المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

دراسة ميدانية | رقم 4

التشخيص التشاركي للتنمية في ولاية مدنين (أجيم وميدون وجرجيس)

المرصد التونسي للاقتصاد

13/03/2023

www.economie-tunisie.org

يسعى المرصد التونسي للاقتصاد إلى رفع مستوى الوعي لدى المواطنين من خلال مدّهم بمعلومات مستقلة ودقيقة وموثّقة ومهمّة حول السياسات الاقتصادية وتأثيرها على التنمية. تتمثّل السمة المميّزة لهذا النهج في اعتماده على مقاربة متعددة التخصصات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية. ولفهم الأسباب الكامنة وراء فشل نماذج التنمية وتقييم الوضع وجسر الثغرات القائمة على نحو ملائم، لا بدّ من اعتماد نهج شامل. وهكذا، يهدف المرصد من خلال ما يضطلع به من أعمال إلى دمقرطة الشأن الاقتصادي وإزالة الغموض الذي يكتنف فكرة أنّ الاقتصاد هو مسألة تخصّ التكنوقراط أو الخبراء حصرا، حتى يتمكن المواطن العادي من فهم هذه السياسات العمومية والعمل عليها والمشاركة في إعدادها، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني. تؤثر السياسات الاقتصادية على أجيال من التونسيين. يعدّ الأمر بمثابة خيار سياسي يمكن مناقشته ونقده وتقييمه، وتتحمل السلطات مسؤوليته أمام المواطنين.

محمد علي الكردي
مدير مشروع - محلل سياسات عامة
mohamedali.kardi@economie-tunisie.org

زوي فيرنين
منهجية وتنفيذ الأدوات
zoe.vernin@economie-tunisie.org

ايناس سويد
محللة سياسات عامة
ines.souid@economie-tunisie.org

عصام الخرشاني
خبير في التنمية وإدارة المشاريع
Deserv Consulting SARL
manager@deserv-consulting.com

أمين الكامل
تنفيذ أداة جمع البيانات
amine.elkamel@economie-tunisie.org

شكر

نتقدم بجزيل الشكر على وجوه الخصوص للشباب الذين لعبوا دورا فاعلا في إنجاز هذا التشخيص، فضلا عن الجمعيات والسلطات المحلية التي تعاونت معنا خلال المقابلات التي أجريناها معهم بشكل مباشر.

CC BY NC SA

الفهرس

I. المقدّمة.....4

II. أهداف وسير المشروع.....5

III. دراسة حالة في ولاية مدنين.....5

IV. الأساليب والمناهج.....7

1. الأداتان الرئيسيتان: متابعة مشاريع التنمية والتشخيص الترابي عبر التسويق التراب.....7
2. منهجية تنفيذ المشاريع التنموية.....8
3. منهجية التشخيص الأولي عبر التسويق الترابي.....9

V. النتائج.....12

1. نتائج متابعة تنفيذ المشاريع التنموية.....12

أ. التأخير في التنفيذ، وهو مشكل شائع في تنفيذ المشاريع.....14

ب. اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع.....14

ج. عملية تخطيط مركزية لا تأخذ بعين الاعتبار مزايا الإقليم.....15

د. مشاكل التصرّف.....15

ه. المشاكل الإدارية.....16

و. المشاكل المتعلقة بكفاءات الموارد البشرية المكلفة بإدارة المشروع.....17

ز. مشاكل بسبب مزود الخدمات الذي وقع اختياره.....17

2. نتائج التشخيص الترابي.....20

أ. ملفّات الأقاليم.....20

ب. تحديد قطاعات التنمية المحتملة.....24

VI. الخاتمة.....32

VII. التوصيات.....33

VIII. المراجع.....35

قائمة الخرائط

الخارطة (1): موقع الولاية في تونس.....6

قائمة الجداول

الجدول (1): تقديم مشاريع التنمية العمومية التي تمت متابعتها في هذه الدراسة.....13

الجدول (2): : مشاريع التنمية العمومية حسب المشكل المصادف. تشير العلامة (+) إلى درجة أهمية المشكل.....19

قائمة الرّسوم البيانية

الرسم البياني (1): ميزان الهجرة الخارجية (2009-2014) حسب كل معتمدية.....7

الرسم البياني (2): نهج التسويق الترابي.....10

الرسم البياني (3): اتخاذ القرار حول المشاريع.....15

الرسم البياني (4): ّ الرسم: القطاعات التي يمكن تنميتها في أقاليم جرجيس وأجيم وميدون 23

قائمة الصور

الصورة (1): ورشة عمل مع الشباب الناشطين في الجمعيات الشريكة في مدنين حول التشخيص الترابي.....7

الملخّص

ساهمت السياسات التنموية التي اعتمدتها تونس على مدى العقود القليلة الماضية في تفاقم ظاهرة الفوارق التنموية بين مختلف جهاتها، ويعزى ذلك إلى الرؤية المركزية وأحادية القطاع التي تتبنّاها الإدارات التونسية فيما يخص عملية التنمية واستهدافها للقطاعات والبرامج وتشبّثها بمنظور قطاعي ضيّق يركّز على بعض الجهات دونا عن غيرها دون مراعاة حجم كلّ جهة ومزاياها وإمكانية تنويع القطاعات التنموية فيها. وهكذا، تخلق هذه الرؤية أحادية القطاع والمركزية ما يسمّى بـ «التخصص» حسب الجهة، ممّا يحجب أهمية تنويع قطاعات التنمية ويحول دون إمكانية خلق اقتصاد حقيقي على مستوى الإقليم أو الجهة.

في إطار جهوده الرامية إلى دمقرطة الاقتصاد، أطلق المرصد التونسي للاقتصاد في عام 2019 مشروعا ممولّا من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية بعنوان «تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الجهوية» يستهدف ثلاث ولايات تونسية، وهي الكاف (الكاف الشرقية والكاف الغربية وتاجروين) والقيروان (القيروان الجنوبية والقيروان الشمالية والسبيخة) ومدنين (ميدون وأجيم وجرجيس).

وقد تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الجمعيات المحلية بهدف إشراك الشباب في عملية التنمية الجهوية للأقاليم التي ينتمون إليها، عبر متابعة المشاريع التنموية قيد التنفيذ وتقييمها، فضلا عن تحديد إمكانات التنمية المستدامة في مجموعة من القطاعات، عبر استحداث أدوات لمتابعة المشاريع واعتماد منهجية التشخيص عبر التسويق الترابي.

مكّنت دراسة النطاق الجغرافي الذي يمثل محور هذا التقرير، وبالتحديد مدن ميدون وأجيم وجرجيس، من إثبات فكرة أن عدم تخصيص ميزانية لبعض الجهات وتوزيع المشاريع التنموية لصالح وزارات على حساب الأخرى وإحكام بعض الجهات قبضتها على المشاريع يحول دون تثمين الموارد المخصصة للمناطق، ولا سيما دون إدراج هذه المشاريع ضمن هدف تنموي واضح على المستوى الجهوي وتحت سياسة عمومية واضحة. في هذا السياق، نلاحظ أن المناطق تُستهدف بالنظر إلى الموارد الطبيعية واليد العاملة المتاحة فيها حصرا، دون إطلاق أي مبادرات لتنويع الإمكانات الاقتصادية للجهة، كما لا تسمح مشاريع التنمية العمومية الموزّعة حسب الوزارات بمعالجة نقاط ضعف الجهات أو مواجهة الصعوبات التي تواجهها على أرض الواقع أو حتى تسليط الضوء على مزاياها. تهدف هذه المشاريع «التنموية» في حقيقة الأمر إلى تحقيق الاستمرارية، ولكنّها لا تزيد من جاذبية المنطقة، وما يزيد الأمر سوءا هو الإبطاء الكبير في تنفيذ هذه المشاريع بسبب نقص الموارد المالية والبشرية على مستوى الإدارات ومشاكل التنسيق بين الإدارات وضعف الكفاءات والمشاكل المتعلقة بالوضع العقاري للأراضي وكذلك البيروقراطية.

بفضل الأدوات المتطورة التي استخدمناها، تمكن الشباب المشاركون في هذا المشروع من متابعة التقدم المحرز في المشاريع التنموية العمومية وجمع البيانات الكترونيّا وميدانيّا طيلة مختلف مراحل عملية التشخيص، وبالاعتماد على هذه المنهجية، تمكن الشبّان المنخرطون ضمن الجمعيات المحلية الشريكة من تحديد القطاعات الواعدة في كلّ من جرجيس وأجيم وميدون. وقد مكّنت عملية التشخيص المجراة من تأكيد فكرة وجود ديناميات ناشئة في مجال السياحة المتخصصة والمسؤولة، بالإضافة إلى تثمين المنتجات الفلاحية والسّمكيّة. ويبقى احتمال أن تتطور هذه المبادرات الدينامية في القطاعين الخاص والجمعياتي إلى مشاريع تنموية جذّابة واردا، على الرغم من وجود العديد من العقبات، لا سيما ضعف البنية التحتية المحلية والتأخّر في تنفيذ المشاريع التنموية الهادفة إلى تحسينها، مع ضرورة توحيدها وحشد الفاعلين العموميين والخواصّ في إطار المبادرات التي تم إطلاقها، وذلك لمزيد ترسيخها وتثمينها واستدامتها.

I. المقدّمة

تعاني تونس في الوقت الراهن من تباينات اقتصادية واجتماعية شاسعة بين مختلف جهاتها، خاصّة وأنّ السياسات المعتمدة لم تنجح في تحقيق التنمية العادلة بينها ولم تتمكّن من الحدّ من هذه الفوارق القائمة منذ عقود في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي[1].

وعلى العكس من ذلك، أفضت السياسات المعتمدة على مدى العقود الأخيرة إلى تفاقم ظاهرة التباينات التنموية بين مختلف الجهات التونسية التي تجلّت في تفاوت مستويات الفقر والهشاشة والبطالة، لا سيما في صفوف الخرّيجين الشباب والنساء.

بالإضافة إلى ذلك، أدّى التنظيم الإداري المتمحور على الدوام حول الحكومة المركزية إلى غياب الديمقراطية المحلية، كما لا تزال السلطات اللامركزية (المجالس الجهوية والبلدية) خاضعة لإشراف المنظمات المركزية، التي تنفرد باتخاذ جميع القرارات الخاصة بتوجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مخصصات الميزانية[2].

من جهة أخرى، تتبنّى الإدارات التونسية رؤية مركزية وأحادية القطاع فيما يخص عملية التنمية واستهداف القطاعات والبرامج وتتشبث بمنظور قطاعي ضيّق يركّز على بعض الجهات دونا عن غيرها، دون مراعاة حجم كلّ جهة ومزاياها وإمكانية تنويع القطاعات التنموية فيها. على سبيل المثال، يُنظر إلى التنمية في مدينة جربة بشكل أساسي من منظور السياحة الساحلية وفي ولاية قابس من منظور الصناعات الكيميائية الممثّلة في المجمع الكيميائي التونسي. وهكذا، تخلق هذه الرؤية أحادية القطاع والمركزية ما يسمّى بـ «التخصص» حسب الجهة، ممّا يحجب أهمية تنويع قطاعات التنمية ويحول دون إمكانية خلق اقتصاد حقيقي على مستوى الإقليم أو الجهة، ويقود هذا المنطق المتمركز حول الموارد إلى تفاقم ظاهرة التخصصات المرصودة في تونس في الوقت الحالي، لا سيما في المناطق الداخلية التي يُنظر فيها إلى عملية التنمية على أساس الموارد المتاحة فيها ويتمّ اختزالها في عاملَيْ اليد العاملة والموارد الطبيعية (التمور والنفط والفسفاط والحبوب والشواطئ، إلخ).

تُستوحى هذه الرؤية القائمة على المركزية والتخصّص في مجال التنمية في هذا السياق من الفكر الريكاردي المنضوي ضمن النظام الاقتصادي الليبرالي، الذي يحثّ السلطات على النظر إلى الأقاليم كخزّان موارد طبيعية لصالح الشركات الوطنية الكبيرة أو الشركات متعددة الجنسيات ويعتبر أنّ عوامل الإنتاج متنقلة وخاضعة لآلية تخصيص، وأنّ الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الوطنية الكبيرة هي المسؤول الرئيسي عن تنظيم عملية إنتاج الثروة.

من المستصوب على الأقلّ أن تتمّ تكملة هذا النهج القائم على منطق الموارد بنهج مبتكر وتشاركي للتمكّن من تحقيق التنمية المحلية، مع ضرورة توخي سياسة التيقّظ الاقتصادي والترابي بشكل فعلي والوعي بالحقائق المحلية وإشراك السكان المعنيين في تنفيذ خطط التنمية.

وطالما ما تزال عملية اتخاذ القرارات فيما يخص التنمية الجهوية بين يدي إدارة مركزية لا تعتمد سياسة الحوار الحقيقي والمنظّم، تبقى مراعاة احتياجات الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية ومطالبها غاية بعيدة المنال، وتظلّ جهود السلطات المركزية في إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهياكل المهنية في وضع السياسات التنموية وتوجيهها على المستوى الجهوي والمحلي غير فعّالة[3]، ويتواصل إقصاء الفاعلين المحليين من عملية التنمية على الصعيد المحلي في سياق المنظور التقليدي والمركزي الذي تتبناه المؤسسات الحكومية.

في عام 2014، صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي على مبدأ اللامركزية في الفصل 14 من الدستور في إطار الجهود الرامية للتغلب على هذه المشاكل الهيكلية المتراكمة، التي تعزى جزئيًا إلى مركزية السلطة السياسية والاقتصادية، إذ ينصّ هذا الفصل على الآتي: «تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة»، وبالتالي ضمان المزيد من الاستقلالية للسلطات المحلية والإقرار بدورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي. وهكذا، حرص دستور 2014 على إتاحة الآليات التشاركية على المستوى المحلي عبر وضع السلطة بين يدي الجماعات المحلية التي «تتمتع بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدير المصالح المحلية وفقا لمبدإ التدبير الحر».

حاليًا، يكرّس الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2022 مبدأ اللّامركزية، ولكن وفقا لإطار مؤسسي جديد يعتمد بشكل أساسي على إنشاء «مجلس وطني للجهات والأقاليم»، وهو عبارة عن مجلس من النواب الذين ينتخبهم أعضاء المجالس الجهوية المنتخبون. وبحسب دستور 2022 الجديد، ستمارس المؤسسة الجديدة المكوّنة من نواب منتخبين من قبل المجالس الجهويّة «صلاحيات الرقابة والمساءلة في مختلف المسائل المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية» وفقا للفصل 85، في حين ينصّ الفصل 84 خاصّة على «وجوب عرض المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية على المجلس الوطني للجهات والأقاليم لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم».

1. ظاهر.ن.، تهيئة التراب التونسي: 50 عاما من السياسات لاختبار العولمة «، مجلة إيكوجيو، العدد 13.
2. بن مامي س. اللامركزية واللامحورية في تونس والمغرب، تطور دور الجماعات المحلية، من النظرية إلى الممارسة، IRG.
3. الوثيقة التوجيهية لخطة التنمية 2016-2020، الباب 3.1، ص. 4.11 الفصول من 131 إلى 142 من الدستور التونسي لسنة 2014.

بالاستناد إلى هذه الوقائع، يمكن القول أنّ مفهوم اعتبار الجهات قطبا للتنمية يعتبر حديث العهد في تونس. يرد في مشروع رؤية تونس الاستراتيجية 2035 أن عملية التنمية سترتكز على المحاور الأربعة التالية:

- الاقتصاد التنافسي المتنوع والقادر على الصمود
- رأس المال البشري باعتباره أساس التنمية المستدامة
- التنمية الجهوية العادلة والشاملة للحدّ من الفوارق بين الجهات وتعزيز اللامركزية
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

تمّ إدراج هذه الطموحات ضمن مجموعة السياسات والإصلاحات الهادفة إلى تحقيقها، ويمكن ملاحظة أنه من أجل تعزيز التنمية الجهوية، توصي الدولة، من بين جملة أمور، في رؤيتها الاستراتيجية لعام 2035 بالاستخدام الأمثل للمزايا التنافسية للجهات وبتعزيز القدرات الجهوية من حيث التسويق الترابي[4].

في هذا السياق، يجب النظر في ضرورة استحداث نموذج جديد للعلاقات بين المركز والجهات وللتخطيط التنموي أيضا.

في إطار هذا المشروع، حظي موضوع تنفيذ مشاريع التنمية وإمكانية تنويع القطاعات التنموية في الجهات بالكثير من الاهتمام. ويعتمد هذا العمل على منهجية ونهج تعاونيّين يشركان الشباب والجهات الفاعلة الجمعياتية والمؤسسية المحلية في تحديد القضايا المتعلقة بالتنمية في الجهات وتشجيع المجتمعات المحلية على إعادة النظر في طريقة تناول موضوع التنمية والتخطيط لها وتنفيذها في جهاتهم.

II. أهداف وسير المشروع

4 . وزارة الاقتصاد والتخطيط، تونس 2035، مشروع المذكرة التوجيهية ص39. (version_préliminaire-_vision2035_ juillet_2022.pdf(mdici.gov.tn

يهدف المشروع المعنون «تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الجهوية في تونس» إلى تحديد وتنفيذ الآليات والمنهجيات التي تمكّن الشباب في المناطق المحرومة من المشاركة والتأثير والتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية في اتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالاحتياجات التنموية ذات الأولوية في جهاتهم.

لهذا الغرض، يهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مساعدة المشاركين الشباب في المشاريع والجمعيات التي ينتمون إليها على إتقان الأدوات والمنهجيات اللازمة لمتابعة مشاريع التنمية الجارية وتقييم إمكانات التنمية الإقليمية.
- إعداد تحليل، بالتعاون مع الجمعيات المحلية، لحالة تنفيذ المشاريع التنموية على مستوى كل معتمدية تمت دراستها، فضلا عن تقييم إمكانات التنمية المحلية للإقليم.
- تمكين الشباب، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية، من تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة والشاملة على أساس المزايا النسبية للإقليم.
- إعداد التوصيات والمقترحات البنّاءة، وفقا للنتائج المتوصل إليها، للنهوض بالتنمية المحلية وإقامة علاقة تكامل بين مشاريع التنمية الجارية من جانب، ومزايا الإقليم من جانب آخر.
- وتحقيقا لهذه الأهداف، قمنا بإتاحة مجموعة من منهجيات العمل والأدوات التقنية التي يمكن للشباب الاعتماد عليها لأداء مهمتهم، إذ مكّنت حصص التكوين والمساعدة والتوجيه من صقل مهارات الشباب في فهم أدوات رصد الميزانية والتشخيص الترابي واستخدامها.

لتحديد فرص التنمية وإمكاناتها وتنويع القطاعات على المستوى المحلي، اعتمدنا منهجية متّفقا عليها كانت قد أثبتت نجاعتها فيما مضى، وهي منهجية تشخيص التسويق الإقليمي.

في نهاية هذه التجربة، قدّم المشاركون مجموعة من التوصيات الملموسة لتنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية فيما يخصّ مشاركة الشباب على المستوى المحلي في تنمية الإقليم الذي ينتمون إليه.

III. دراسة حالة في ولاية مدنين

يغطّي هذا المشروع ثلاث ولايات، من بينها ولاية مدنين، التي تقع في الجنوب الشرقي لتونس وتربط البلاد بكلّ من ليبيا والبحر الأبيض المتوسط. تقدّر مساحتها الجملية بـ 9176 كم2 ويبلغ عدد سكانها 510.549 نسمة موزعين على 94 قطاعا و9 معتمديات.

الخريطة (1): موقع الولاية في تونس

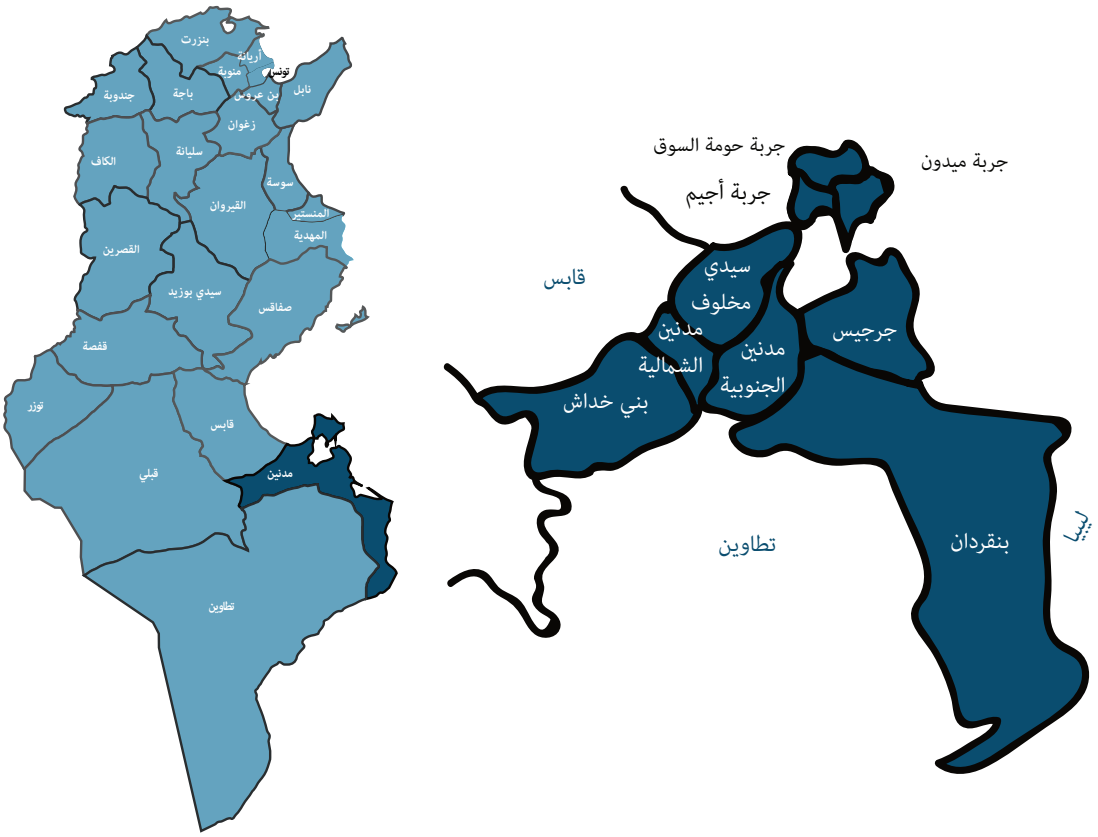

تظهر ولاية مدنين مؤشرات اجتماعية مماثلة نسبيا للمؤشرات الوطنية، أو أفضل منها قليلا، فيما يتعلق مثلا بمعدلات النمو السكاني السنوي والأمية والنشاط، مع ميزان هجرة داخلية إيجابي وميزان هجرة خارجية سلبي.

كما هو موضّح في خطة التنمية الحكومية 2016-2020، فإن الاقتصاد الجهوي للولاية «متنوع»، ويشمل إنتاج الزيتون والثروة الحيوانية (الأغنام والماشية والجمال) والصيد البحري والسياحة والصناعات الغذائية ومواد البناء والحرف اليدوية والتجارة الموازية والنظامية، إلخ.[5]

من جهة أخرى، يسلّط هذا الوصف الضوء على هشاشة الاقتصاد المحلي المعتمد على هطول الأمطار المتسمة بالتقلّب (أشجار الزيتون والثروة الحيوانية) والاستغلال المفرط أو المكثّف للموارد الطبيعية في الجهة (الصناعات الاستخراجية والصيد البحري) والتجارة الموازية مع ليبيا. تكمن جاذبية هذا الإقليم في استغلال موارده من أجل تحقيق التنمية، في حين يمكن النظر إليه بشكل مغاير على أنه إقليم ذو هوية متعددة الأوجه يمكن استغلالها بطرق مختلفة. في هذا الصدد، يُظهر تحليل معتمديات ولاية مدنين أنّ حومة السوق تحتل المرتبة 58 من حيث مؤشر التنمية الجهوية على المستوى الوطني[6]، بينما احتلت أجيم المرتبة 154 واحتلت بني خداش وسيدي مخلوف المرتبتين 237 و226 على التوالي من إجمالي 264 معتمدية في تونس[7].

المعتمديات الثلاث التي عمل عليها الشباب المشاركون في هذا المشروع هي تباعا جرجيس وأجيم وميدون، وجميعها مدن ساحلية، تشكّل مجتمعة 13% من مساحة الولاية الجملية ويقدر عدد سكانها بنحو 175.000 ألف نسمة عام 2020، وهو ما يعادل 33% من عدد السكان الجملي.

على سبيل المثال، ثبت أن جزيرة جربة كانت تمثل قطبا للسياحة الساحلية على حساب الفلاحة والصيد البحري والتجارة، إذ تمّ بناء العشرات من الوحدات الفندقية وتواصل التوسع العمراني تلبية للاحتياجات السكنية والتجارية المنبثقة عن هذه التنمية أحادية القطاع. وهكذا، تحول ميناء الصيد البحري في حومة السوق، مثلا، تدريجيا إلى مرفأ ترفيهي ولم يعد يتّسع لقوارب الصيد، وهو ما ندّدت به المنظمات المهنيّة للصيادين في أكثر من مناسبة. وينطبق الأمر ذاته على ميناء الصيد البحري في أغير المحاط بالمنتجعات الفندقية التابعة للمنطقة السياحية ميدون، الذي لم يعد صالحا للصيد البحري بعد أن اكتسحه الطّمي تدريجيا.

5. وزارة التنمية والاستثمار والتّعاون الدّولي، (2016)، خطة التنمية 2016-2020: المجلد الثاني، المضمون الجهوي»

6. لمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، تقرير عن الخطة الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة بولاية مدنين، ص 12.

7. المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، (2014)، «الخطة الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة بولاية مدنين» بالتعاون مع ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الرسم البياني 1: ميزان الهجرة الخارجية (2009-2014) حسب كل معتمدية

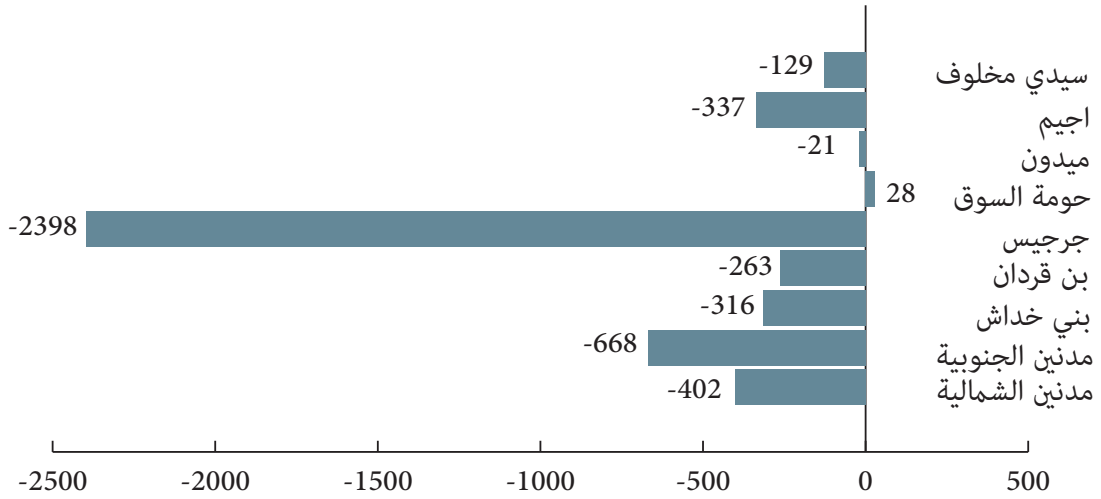

IV. الأساليب والمناهج

1. الأداتان الرئيسيتان: متابعة مشاريع التنمية والتشخيص الترابي عبر التسويق الترابي

من أجل إشراك الشباب في تحديد مجالات التنمية ذات الأولوية ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية، قمنا باستحداث أداتين رئيسيتين لهيكلة العمل التشخيصي بشكل منهجي. اقترحنا متابعة تنفيذ مشاريع التنمية العمومية المبرمجة حاليا و/ أو قيد التنفيذ و/ أو المنجزة ومعاينتها واستخدام النتائج المتوصل إليها لتحديد المشاكل أو الأعطال المتكررة فيها من أجل إعداد قائمة بالتحسينات أو التغييرات اللازمة لعملية الإدارة على المستوى المحلي وتقديمها إلى السلطات المسؤولة.

كما قمنا أيضا بربط عملية المتابعة بعملية التشخيص الترابي عبر منهجية التسويق الترابي من أجل تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة في الجهة، ولا سيما تحديد محاور التنمية المحتملة فيها، وهو ما سيمكّننا من مقارنة أولويات التنمية بالنسبة للدولة مع تلك التي حددتها الجهات الفاعلة الجمعياتية على المستوى المحلي.

تحقيقا لهذا الغرض، نظّم المرصد التونسي للاقتصاد مجموعة من أنشطة التكوين والمساعدة والتوجيه، مع إتاحة مجموعة من الأدوات المنهجية التي تمكّن الشباب من تقديم مقترحاتهم في إطار آليات الديمقراطية التشاركية التي يمكن اعتمادها على المستوى المحلي (انظر الصورة 2).

الصورة 1: ورشة عمل مع الشباب الناشطين في الجمعيات الشريكة في مدنين حول التشخيص الترابي

ترد أدناه قائمة بالجمعيات التي شاركت في المشروع:

- جمعية مواطنة وحريات
- جمعية رؤى جديدة
- جمعية تونارز
- جمعية جليج للبيئة البحرية
- جمعية مدى للمواطنة والتنمية
- جمعية جرجيس للتنمية المستدامة والتعاون الدولي

2. منهجية تنفيذ المشاريع التنموية

المقصود بـ «منهجية التنفيذ» هو مجموعة الإجراءات التي تسمح بمتابعة مشاريع التنمية العمومية من أجل تقييم مدى وجاهتها وتحديد الأعطال في حالة تأخر تنفيذ المشروع أو تعثّره، والوقوف مثلا عند أسبابها وتحليلها واقتراح التعديلات الضرورية.

من الناحية العمليّة، تُعنى عملية متابعة مشاريع التنمية بقياس التقدم المحرز من حيث جوانبها المالية والتشغيلية، وتتيح هذه الإجراءات متابعة مختلف مراحل تنفيذ هذه المشاريع من حيث الأهداف المعلنة والتمويل والتقدم المحرز وفعالية الإدارة والمتابعة طيلة فترة التنفيذ وفي نهايتها.

وعليه، تقترح الأداة مجموعة من الأسئلة التي تساعد على جمع البيانات اللازمة حول مختلف مراحل تنفيذ مشروع التنمية:

- أهداف المشروع،
- مدى وجاهة اختيار المشروع،
- تمويل المشروع،
- المهام ذات الصلة بالمشروع،
- تنفيذ المشروع،
- متابعة المشروع ومراقبته،
- التقييم النهائي للمشروع.

وقد عملنا على مدّ الشباب بأداة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة التي تتناول المراحل الرئيسية السبع لدورة حياة المشروع.

يتناول الجزء الأول أهداف المشروع، ويعنى بجمع المعلومات المتعلقة بتصميم المشروع كما قدمته الوزارة والنظر في أهدافه الكمية والنوعية.

ويتعلق الجزء الثاني بمدى وجاهة اختيار المشروع الخاضع للمتابعة، وينظر في الأسباب التي قدمتها السلطات لتبرير الحاجة إلى المشروع، من أجل تقييم مدى وجاهته وتحديد مستوى الأولوية المسندة لهذا المشروع.

بالإضافة إلى ذلك، يمكّن الجزء المتعلق بتمويل المشروع من تحديد مصدر التمويل ومستواه (مركزي أو جهوي أو محلي) والميزانية المخصصة وطريقة توزيعها ودفعها والامتثال لإجراءات الميزانية من حيث تنفيذ مختلف مراحل المشروع.

ويتناول الجزء الرابع موضوع المهام ذات الصلة بالمشروع والتحقق من الامتثال للمعايير والإجراءات المنصوص عليها في مجلة الصفقات العمومية في إطار المشروع، ويهدف إلى ضمان الامتثال لمعايير الشفافية وتكافؤ الفرص والإدارة السليمة للمال العمومي والامتثال لمواصفات كراسات الشروط ومعايير الجودة الخاصة بالمشروع، وتقييم عدد طلبات العروض ومزودي الخدمات الذين وقع عليهم الاختيار والوقت الفاصل بين اختيار مزود خدمات وآخر.

في حال كان المشروع ما يزال قيد التنفيذ أو تم الانتهاء من تنفيذه، فلا بدّ من التطرّق إلى موضوع توزيع المسؤوليات من حيث التنفيذ الفعلي للمشروع والتقدم المحرز فيه.

وباعتبار أن التنفيذ يمثل جانبا معقدا من جوانب عملية المتابعة، فسيتم تحديد المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ ودور كل منها، كما سيتمّ تحديد الهياكل المسؤولة عن إدارة الميزانية وإمكانية النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بهذه الجوانب.

وتتعلق متابعة المشروع طيلة فترة التنفيذ ومراقبته في نهايتها بتحديد الإجراءات المتّخذة لضمان الإشراف الفني على المشروع ومراقبته بشكل عام وفقا لطرق المتابعة المقترحة ووتيرتها ومراحل المشروع المعنية بالمتابعة والكيان المسؤول عنها. ويتعلق الأمر أيضا بتحديد التعديلات المدخلة خلال فترة التنفيذ والإجراءات المتخذة في حالات التجاوزات أو عدم الامتثال أثناء المراقبة العامة لسير المشروع.

وأخيرا، سننظر فيما إذا تمّ تقييم المشروع والمؤسسة المتعهدة به لتحديد الجوانب المشمولة بهذا التقييم والوسائل المالية والإدارية المعتمدة في ذلك.

3. منهجية التشخيص الأولي عبر التسويق الترابي

أ. التعريفات والمجالات المنهجية

يمثل مفهوم «جاذبية الأقاليم» مفهوما حديثا نسبيا، ويمكّن من تسليط الضوء على مجال التنمية الاقتصادية من خلال وضع ديناميات الجهات الفاعلة المحلية واستراتيجية الجهات الفاعلة الخارجية في قطب رحى التحليل والعمل.

ومن الناحية العمليّة، يعتمد نهج الجاذبية على المجال المنهجي للتسويق الترابي. نتحدث هنا عن «نهج الجاذبية أو سياسة الجاذبية» التي تم تجسيدها وتعزيزها عبر تنفيذ «استراتيجية التسويق الترابي»، وأوّلا وقبل كل شيء، عن «خطة عمل التسويق الترابي»، وهكذا، يعتبر التسويق الترابي بمثابة «صندوق أدوات يتضمّن الأساليب والتقنيات وتحليلات الممارسات التي يتم تنفيذها في جميع أنحاء العالم. وعلى نطاق أوسع، هو نهج منهجي جماعي يمكّن من بناء استراتيجية مشتركة وخطة عمل فعّالة بشكل تدريجي، بهدف تثمين العرض الاقتصادي الداخلي للإقليم وتكييفه مع طلب الفئات المستهدفة الخارجية.» [8]

8. اقترح فنسنت غولان، هذا التعريف سنة 2014، وهو خبير في التسويق الترابي ومدير قسم الاقتصاد في IAU إيل دو فرانس، ومدير التسويق الترابي لعدة سنوات في وكالة التنمية الإقليمية في ايل دو فرانس. يتمّ الاعتماد على الأعمال التي جمّعها فنسنت غولان واستقاها من تجارب التسويق الترابي في العالم كمرجع في يومنا الحاضر، وقد ساهم في تعزيز المدوّنة المنهجية الخاصة بهذا المجال، الذي لا يزال حديث العهد نسبيا وفي طور النشر.

ب. نهج التسويق الترابي

التسويق الترابي هو نهج جماعي بالأساس، فبناء نهج للجاذبية لا يقع على عاتق جهة فاعلة واحدة أو صانع قرار واحد، ولا يمكن تصوره وفقا للنموذج الكلاسيكي للتخطيط الاقتصادي المفروض لتنمية الأقاليم، بل هو ثمرة جهد جماعي تبذله سلسلة كاملة من الجهات الفاعلة تحت راية استراتيجية تسويق ترابي تتسم بالحوكمة التشاركية.

يهدف نهج التسويق الترابي إلى بناء رؤية استراتيجية من خلال إبراز التموقع الاقتصادي للإقليم المعني بالاستناد إلى الحقائق الاقتصادية والمزايا الملموسة، وهي رؤية اقتصادية شاملة طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار العمل الذي قام به الفاعلون الاقتصاديون المحليون. وهكذا، فإن التحدي يكمن في تعزيز الدينامية الاقتصادية للإقليم وتجاوز الرؤية القطاعية التقليدية، مع مزيد الاعتماد على هذا النهج في كل قطاع، من أجل إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية والمقدّمة لقيمة مضافة، مع أخذ تطلعاتها التنموية بعين الاعتبار.

في هذا الصدد، لا يعنى الأمر بجمع البيانات الإحصائية التي تصف الهيكل الاقتصادي المحلي فحسب، بل أيضا بفهم طريقة سير الأمور في الإقليم ودور الفاعلين الاقتصاديين المحليين فيه وتوجهاتهم الاستراتيجية ومدى تفرّد خبراتهم ومستوى تعقيدها وقدرتهم على تحقيق قيمة مضافة والاحتياجات التي ينبغي تلبيتها لتوحيدهم والأنظمة والشبكات العاملة مع بعضها البعض ومع أقاليم أخرى وقدرتها على التحدث باسم الإقليم.

ج. مراحل نهج التسويق الترابي

الرسم البياني 2: نهج التسويق الترابي

د. تطبيق منهجية التشخيص عبر التسويق الترابي

نطاق العمل: إقليم جربة جرجيس

في إطار هذا المشروع، سنهتمّ بالمعتمديات الثلاث التالية التابعة لولاية مدنين: أجيم جربة وميدون وجرجيس، التي تمثّل معا القطب الرئيسي للولاية والتي تؤوي مناطقها السياحية، بالإضافة إلى موانئ الصيد الرئيسية الخمسة. تشعّ هذه المنطقة على الولاية بأكملها وتتجاوزها أحيانا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البنية التحتية للموانئ والكيانات الصناعية في جرجيس.

يراهن هذا العمل على جمع ثلّة أولى من الشباب وتشكيل مجموعات عمل وتطبيق منهجية التشخيص الترابي لاستخلاص النتائج الأولية.

أجيم جربة	جرجيس	جربة ميدون
ميناء الصيد البحري	ميناء الصيد البحري	ميناء الصيد البحري
بطّاح (جرف أجيم)	الميناء التجاري	منطقة سياحية
شركة الملقى	فضاء الانشطة الاقتصادية بجرجيس	التجارة
	مركز جرجيس الذكي	المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بجربة والشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات جربة
	المصحات	المركز الجهوي للعمل عن بعد (حومة السوق)
	منطقة سياحية	المصحّات (حومة السوق)
	أشجار الزيتون (زراعة الأشجار)	مطار جربة جرجيس
	معهد الزيتونة والديوان الوطني للزيت	
	المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار	

سير عملية التشخيص عبر التسويق الترابي

أهداف الحوكمة وفريق العمل

لإجراء التشخيص الترابي، اعتمدنا عملية من أربع خطوات باستخدام نموذج «سوريز روفي» (CERISE RE-VAIT) لتحليل التسويق الترابي. ويمكن التخطيط لتنفيذ مهمة التشخيص على النحو التالي:

تعتمد المراحل الثلاث الأولى من هذه العملية على المشاركة النشيطة للشباب.

التكوين:

تم اختبار قرابة ثلاثين شابا للمشاركة في المشروع وحضروا في الدورات التكوينية حول التشخيص الترابي وتم رصد الميزانية بين 2 و8 أفريل 2021 في جربة، وهو ما أدّى إلى تغير وجهات نظرهم. في بادئ الأمر، عند الحديث خاصة عن التنمية الجهويّة، كانت لديهم توقعات بأن المشروع يهدف إلى تشجيع ريادة الأعمال الفردية، ليكتشفوا لاحقا أن التركيز سينصبّ بالأحرى على مشاركتهم، باعتبارهم شبابا، في التنمية الشاملة لجهاتهم/ الأقاليم التي ينتمون إليها بشكل عام. وقد كان هذا التغيير في المنظور مصحوبا بوعيهم بفرص التعلم التي يتيحها المشروع، ممّا شجعهم على مزيد الانخراط. في نهاية الدورة التكوينية، تم اختيار ستة قطاعات اقتصادية من بين قرابة ثلاثين قطاعا مذكورا في إطار نشاط للعصف الذهني، وتم الاتفاق على أن القطاعات التي ستمكّن من تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في جربة جرجيس هي على التوالي: الصيد البحري التقليدي، بما في ذلك تحويل منتجات الصيد البحري والسياحة البديلة وسياحة الخدمات الصحية والصناعة الثقافية مع الترويج للمنتجات الحرفية وإنتاج المنتجات المشتقة من أشجار الزيتون وتحويلها والترويج لها والشركات الناشئة التكنولوجية.

تم جمع المعلومات من أجل التشخيص الترابي على مرحلتين اثنتين: الاستعراض المكتبي (البحث المكتبي) والمقابلات نصف الموجّهة.

إنجاز أعمال الاستعراض المكتبي للمعلومات من قبل الشباب.

بعد أن فهم الشباب خلال المرحلة السابقة المعلومات التي يجب عليهم البحث عنها ومجموعة المصادر التي ينبغي عليهم الاطّلاع عليها، بدؤوا في جمع المعلومات التي ارتأوا أنها ذات صلة بالتشخيص الترابي في جهاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال أدلة البحث العملي المصممة لمساعدة الشباب على جمع البيانات إليهم، وتمّ إدخال البيانات التي تم جمعها في قاعدة بيانات موحّدة من خلال رابط الكتروني أرسله فريق المرصد التونسي للاقتصاد إلى الشباب. مكّنت هذه الخطوة من جمع 221 معلومة عن الأقاليم الثلاثة و75 معلومة عن القطاعات الستة آنفة الذكر، وتمّ إدخال هذه البيانات على المنصّة الالكترونية التي أنشأها المرصد التونسي للاقتصاد لأغراض هذا المشروع.

جمع المعلومات من خلال المقابلات شبه الموجّهة:

تعتبر هذه الخطوة ضرورية لاستكمال البيانات المنقوصة والتحقق من بعض المعلومات التي قد تبعث على الالتباس لدى الشباب. في هذا السياق، قامت مجموعات العمل التي تم تشكيلها بإعداد أدلة المقابلات وتقديمها إلينا لإبداء رأينا والموافقة عليها مع فريق مشروع المرصد التونسي للاقتصاد، وقد أبلغ الشباب عن مصادفتهم لمجموعة من الصعوبات عند إجراء المقابلات شبه الموجهة، على غرار عزوف بعض المسؤولين عن التعاون (المنشآت السياحية وديوان تنمية الجنوب والبلديات، إلخ)، وكذلك بعد المسافة التي تفصل الشباب عن الإدارات الجهوية الواقعة في مدنين.

تم تنفيذ عملية تحليل البيانات على مرحلتين اثنتين: مرحلة التحليل الأولي، وحاولنا خلالها استخلاص النتائج التحليلية وتحديد البيانات المنقوصة، ومرحلة تشاركية تقتضي حضور الشباب، قمنا خلالها بدعوتهم لاستكمال جميع المعلومات التي لم يتم تدوينها في تقارير المقابلات، لندعوهم بعد ذلك لربط نتائج مكوّنيْ المشروع، وهما رصد الميزانية والتشخيص الترابي.

في نهاية هذه المرحلة، توصّلنا إلى مصفوفتين اثنتين، وهما مصفوفة التحليل الرباعي سوات (SWOT) ومصفوفة «سوريز روفي» (CERISE REVAIT) (وهي منهجية العمل المعتمدة في التشخيص الترابي والموضّحة تحت العنوان الموالي رقم 4).

إعداد التقرير: يهدف إعداد هذا التقرير إلى إعطاء لمحة عامة وشاملة عن مهمتنا، لا سيما من حيث التقدم المحرز فيها والمنهجية المتبعة فيها والدروس المستفادة منها. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدّم هذا التقرير موجزا بالنتائج المحققة والموزعة بين مختلف مخرجات مهمتنا، فضلا عن توصياتنا الخاصة بالمراحل التالية للمشروع.

V. النتائج

1. نتائج متابعة تنفيذ المشاريع التنموية

قام المشاركون في هذه التجربة بمتابعة ثمانية مشاريع تنمية عمومية تم تنفيذها في حدود المنطقة موضوع الدراسة، وهي «جربة أجيم جربة ميدون جرجيس» (انظر الجدول 1).

وقد تم اختيار هذه المشاريع بالاستناد إلى الوثائق الرسمية التي قامت بإحصاء المشاريع التنموية العمومية خلال الفترة 2016-2020 على نحو يجمع بين المشاريع الحديثة والمشاريع القديمة من جهة، والمشاريع قيد التنفيذ والتي تم الانتهاء من تنفيذها من جهة أخرى، تحت إشراف وزارات مختلفة، للحصول على رؤية شاملة حول تنفيذ المشاريع التنموية التي اقترحتها الدولة.

الجدول 1: تقديم مشاريع التنمية العمومية التي تمت متابعتها في هذه الدراسة

المشروع التنموي	المنطقة	الوزارة	الميزانية (بالألف دينار)	السنة	عرض المشروع وتحديد أهدافه	مستوى التقدم المحرز وفقا لتصريحات الدولة	نسبة التقدم المحرز وفقا لتصريحات الدولة
إعادة تأهيل دار الشباب الماي	جربة	وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني	300	2017	بناء دار جديدة للشباب عوضا عن تلك القائمة منذ الثمانينيات نظرا لأنها لم تعد صالحة للاستخدام. الهدف: إتاحة فضاء ترفيهي للشباب.	بعد استبدال المقاول السابق بآخر جديد، أصبح العمل يسير ببطء. مستوى التقدم المحرز: 85%، مع توقعات بتحقيق نسبة 100% في الربع الأول من عام 2022.	85%
توسعة المطعم الجامعي خير الدين باشا جربة	جربة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	370	2015	يهدف هذا المشروع إلى رفع طاقة الاستيعاب وتوفير الطعام بالنسبة للطلبة.	في مرحلة طلبات العروض للمرة الثانية	
تثنية الطريق الرومانية جربة – جرجيس	جربة	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	4805544 71830	2019	الهدف: تحسين تدفق حركة المرور والخد من عدد الحوادث. إنجاز فتحتين جديدتين لإنقاذ بحيرة بوغرارة وتحسين جودة الحياة البحرية فيها.	الأشغال جارية. من المتوقع انتهاء التنفيذ في النصف الأول من عام 2023.	70%
تشييد معهد ثانوي بشماخ	جرجيس	وزارة التربية	4668	2019	تشييد معهد ثانوي بمساحة 3784 م2	عملية التنفيذ جارية نسبة التقدم المحرز: 90%	90%
تهيئة المتنزه الساحلي لشاطئ سوق القبلي ببني معقل	ميدون	وزارة الاقتصاد والتخطيط	180	2020	تم اقتراح هذا المشروع في إطار القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة.	تمت الموافقة على الدراسات في 11 جوان 2020، وتم إرسال الملف إلى وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي. يجري إعداد ملف طلب العروض.	

إنشاء نواة منطقة صناعية	أجيم	وزارة الاقتصاد والتخطيط	1400	2018	تم اقتراح هذا المشروع في إطار برنامج التنمية المندمجة، ويهدف لإنشاء نواة صناعية مساحتها 2 هكتار.		
ترميم سوق الجملة للسمك أجيم جربة	أجيم	وزارة الاقتصاد والتخطيط	180	2021	ترميم السوق الأهداف: تحسين ظروف البيع وضمان جودة المنتجات السمكية وتحسين ظروف العمل لاجتذاب الصيادين والوسطاء.	تمت الموافقة على الدراسات الأولية في 20 ماي 2019 والموافقة على الدراسات النهائية في 22 جانفي 2021 وتم اختيار مزود الخدمات الذي سيشرف على تنفيذ أشغال التهيئة.	
تشييد جناح لإيواء المرضى بقسم جراحة العظام بمستشفى جرجيس الجهوي	جرجيس	وزارة الصحة العمومية	1360	2018	هذا المشروع مبرمج منذ 2014 (ميزانية الدولة لسنة 2014) بهدف تحسين البنية التحتية للمستشفى الجهوي بجرجيس، وقد تمّ الشروع في أشغال بناء الجناح في 23 جويلية 2018.	الأشغال جارية، نسق التقدم بطيء ومتعثر. نسبة التقدم المحرز: 55%؛ تم نشر إعلان ثاني عن طلب عروض لاستكمال الأشغال.	55%

مكّن تحليل نتائج متابعة المشاريع التنموية المجدولة أو الجارية من قبل شباب مدنين من إماطة اللثام عن عدة اختلالات من حيث التخطيط للمشاريع وتنفيذها ومتابعتها.

يتعلق الأمر في هذا القسم باستعراض النتائج المصنّفة حسب فئتها والملخصة في الجدول 2 والمفصلة في الملحقات (انظر الملحق 1).

وقد سلّط تحليل النتائج المتوصل إليها الضوء على مجموعة من الاختلالات التي قمنا بتصنيفها إلى عدّة فئات.

أ. التأخير في التنفيذ، وهو مشكل شائع في تنفيذ المشاريع[9]

لم يتم الانتهاء من تنفيذ أيّ من المشاريع التي تمت متابعتها في إطار هذا التقرير في الآجال المحدّدة، وهو ما يؤكد أن عدم التقيد بالمواعيد النهائية هو مشكل شائع في المشاريع التنموية في مدنين. ووفقا للمقابلات التي أجراها الشباب، يعزى ذلك عموما إلى عدم إتاحة الأموال المخصصة أو التأخّر في طلبات العروض أو اختيار مزوّدي خدمات غير أكفّاء أو القوى القاهرة، مثل أزمة جائحة كورونا.

ب. اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع

تم اتخاذ القرارات بطريقة تشاركية بالنسبة لـ 75% من المشاريع التي تابعها الشباب، وبشكل منفرد بالنسبة للـ 25% المتبقية من المشاريع. ومع ذلك، لم تكن عملية اتخاذ القرارات والخطوات التشاركية واضحة المعالم. وفقا للمقابلات المجراة مع المسؤولين البلديّين، لم يتمّ تطبيق النهج التشاركي لاختيار المشاريع إلا في إطار برنامج التنمية المندمجة، بينما لم يتم تطبيقه في بقية البرامج إلا بالنسبة لمراحل معينة من تنفيذ المشروع.

9.جاء في مقابلة مع أعضاء إحدى الجمعيات في جربة ما يلي: «لم يتم تكييف مشاريع التنمية العمومية المبرمجة في السنوات الأخيرة مع احتياجات جهتنا، علما وأن غالبية المشاريع تتعلق بتهيئة الطرقات. يبدو أن اختيار المشاريع يتم بشكل عشوائي.» وقال رئيس بلدية أجيم في المقابلة المجراة معه: «فيما يتعلق ببرنامج التنمية المندمجة، لم يتم الانتهاء من تنفيذ المشاريع ولم يتم إلغاؤها، ويواجه البرنامج عموما مجموعة من التحديات: مشاكل مالية ومشاكل مع مقاولي البناء، إلخ. لا تملك البلدية المعلومات الكافية عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع».

الرسم البياني 3 : اتخاذ القرار حول المشاريع

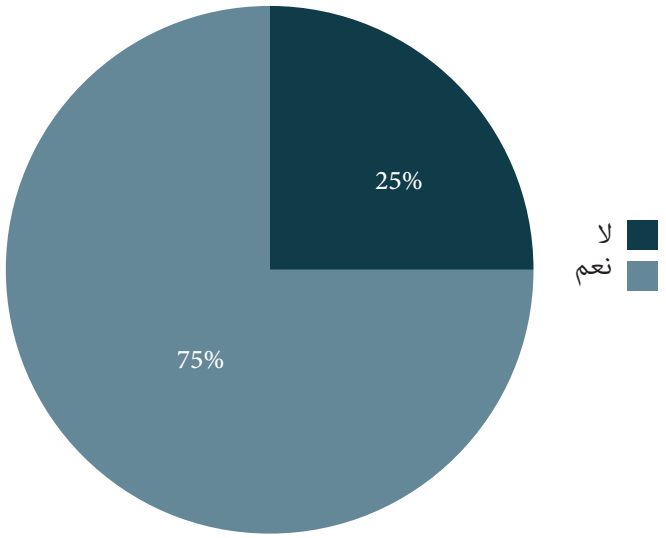

ج. عملية تخطيط مركزية لا تأخذ بعين الاعتبار مزايا الإقليم[10]

عند إجراء المقابلات مع المسؤولين الإداريين وسؤالهم عن الأسباب التي استند إليها التخطيط للمشاريع موضوع المتابعة، كانت الإجابة المقدمة للشباب فيما يتعلق بـ 50% من المشاريع هي الحصول على تمويل من جهة مانحة خارجية أو من جهة حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل المشاريع الثمانية مركزيا، إذ لا تتم عمليات الدفع بواسطة سلطة محلية أو جهة فاعلة جهوية، بل بواسطة التمثيلات الإدارية للسلطة المركزية.

وذكر 25% منهم الخصائص المحلية (خاصيات الإقليم أو مزاياه، مثل الجوانب التاريخية والطبيعية والأثرية، إلخ) التي تم أخذها بعين الاعتبار في المشروع.

كما أظهر تحليل نتائج متابعة المشروع وجود مشاكل مختلفة من حيث التنفيذ، ولا سيما مشاكل التصرف والإدارة وكفاءة الموارد البشرية المخصصة لإدارة المشروع والمشاكل ذات الصلة بمزود الخدمات الذي وقع عليه الاختيار.

د. مشاكل التصرّف

مشكل النفاذ إلى المعلومات[11]

يمثّل مشكل النفاذ إلى المعلومات إحدى المشاكل الشائعة أيضا في جميع المشاريع. فبغضّ النظر عن طبيعة المشروع، غالبا ما تكون المعلومات المتحصل عليها عقب المقابلات المجراة مع أعضاء المؤسسات المعنية بالمشروع شفوية، ولا يزال من الصعب الوصول إلى وثائق مكتوبة أو الكترونية تقدم المشاريع على نحو شامل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإلزام الجهات المعنية بالامتثال للإطار التشريعي بشأن النفاذ إلى المعلومات (القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ 24 مارس 2016، المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومات)، لم نتلقّ ردّا على أيّ من الطلبات التي كنا تقدمنا بها إلى الإدارات المعنية، كما لاحظنا أيضا غياب الوثائق التي تبرر تكلفة المشروع أو أهدافه أو الإحجام عن تقديمها على المستوى الجهوي، بغض النظر عن المشروع التنموي موضوع المتابعة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها:

- غالبا ما يتم تجميع المشاريع التنمية والاعتمادات المخصصة لها وتقسيمها حسب الوزارة، ممّا يحول دون الحصول على المعلومات المفصلة أو فهم احتياجات التنمية الجهوية التي تلبيها هذه المشاريع. كما يؤدي عدم وجود ميزانية جهوية إلى الفشل في توضيح أهداف التنمية الجهوية المنشودة والعلاقة بين الأولويات الاستراتيجية للدولة ومضمون ميزانيتها. ويبدو أن إدراج منهج خاص بالميزانية الجهوية أصبح يحتل أولوية قصوى.
- انعدام التواصل مع السكان، مما يجعل أهداف المشاريع التنموية غير واضحة بالنسبة للمواطنين

10. جاء في مقابلة مع أعضاء إحدى الجمعيات في جرجيس ما يلي: «لم يتم تكييف مشاريع التنمية العمومية المبرمجة في السنوات الأخيرة مع احتياجات جهتنا، علما وأن غالبية المشاريع تتعلق بتهيئة الطرقات. يبدو أن اختيار المشاريع يتم بشكل عشوائي.»

11. مقتطف من تقرير التحليل الأولي لمدنين (23/12/2021)
«المعلومات التي تم جمعها بشأن عمل رصد الميزانية محدودة وغير عملية، وما تزال غالبية المشاريع قيد الدراسة أو طلب العروض.
تتمثل القضايا الثلاث التي تمثل شاغلا رئيسيا بالنسبة للشباب فيما يلي:
1. مشكل النفاذ إلى المعلومات: يعتبر النفاذ إلى المعلومات أمرا صعبا، لا سيما في ظل محدودية المعلومات المحدّثة وبطء الإجراءات.
2. مشكل المركزية: ما تزال عملية اتخاذ القرار بيد السلطة المركزية (الرئاسة والوزارات والإدارات الجهوية)، مما يبطئ تنفيذ المشاريع.
3. مشكل دورة الميزانية: البيروقراطية الإدارية والإجراءات البطيئة والمرهقة التي تؤثر على الميزانية ومعدل تقدم المشاريع عدم احترام المواعيد النهائية، مما يؤثر على الميزانيات المخصصة وكذلك على مزودي الخدمات».

- إحجام بعض أعضاء الإدارة عن إبلاغ المعلومات وتجاهلهم لقانون النفاذ إلى المعلومة الذي يسمح لجميع المواطنين بالوصول إلى الوثائق الإدارية الخاصة بالهيئات العمومية (القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016، المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة).

عجز السلطات المركزية عن تلبية احتياجات التنمية المحلية

لاحظنا أن الأهداف التنموية لهذه المشاريع لا تزال غير واضحة. وفي حقيقة الأمر، عقب إحصاء هذه المشاريع ودراستها، يمكن القول أنها أقرب إلى مشاريع التهيئة منها إلى التنمية، وممّا يؤكد صحة هذه الملاحظة هو عدم تسجيل هذه المشاريع في إطار وظيفي في علاقة بالسياسات العمومية.

عموما، قلّما يتعثر تنفيذ المشاريع بسبب مشكل واحد، إذ تتسم التحديات التي تواجهها المشاريع بتعقيدها، ويمثّل مشروع توسعة المطعم الجامعي خير الدين باشا في جربة، الذي انطلقت أشغاله منذ ستة أعوام وما تزال مستمرة، أفضل مثال على ذلك، لا سيما في ضوء الإعلانات العديدة عن طلبات العروض وما اقتضاه ذلك من معاملات مع الإدارات للموافقة عليها أو تنفيذها.

نقص الموارد البشرية المخصصة لإدارة المشروع

نلاحظ نقصا فادحا في الموارد البشرية داخل بعض الإدارات، وحتى داخل البلديات. يساهم تدنّي معدل التأطير الذي يميز جميع البلديات في تصعيب عملية تنفيذ المشاريع ومراقبتها، وخير مثال على ذلك هو بلدية جرجيس، التي بلغ معدل التأطير فيها 11,64% في عام 2020 حسب بوابة الجماعات المحلية[12]. نلاحظ أيضا في عدة بلديات، كما هو الحال في بلدية أجيم، وجود مهندس واحد مسؤول عن دراسة ملفات رخص البناء ومراقبة العمل الميداني في نفس الوقت، ممّا يزيد من هامش الخطأ واحتمال حدوث مشاكل أثناء تنفيذ المشروع، كما هو الحال بالنسبة للمشاريع المقدمة آنفا. ومن ناحية أخرى، تفتقر هذه البلديات إلى الموارد المالية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المتعددة من حيث المتابعة. وعليه، فإن نقص التنسيق بين المؤسسات والأعباء الإدارية ونقص المهارات والوسائل والموارد البشرية تمثّل بعض المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الناجح لمشاريع التنمية العمومية.

12. بوابة الجماعات المحلية، الموارد البشرية للبلديات مع معدل التأطير، أرقام شهر جانفي 2020. الموارد البشرية للبلديات مع معدل التأطير - بوابة الجماعات المحلية (collectiviteslocales.gov.tn).

تضارب المهارات أو غياب التنسيق

قد يؤدي غياب التنسيق أو الافتقار إلى التنسيق الكافي بين الجهات الإدارية الفاعلة في مشروع عمومي ما إلى التأخر في تنفيذه. لنأخذ على سبيل المثال، مشروع تهيئة المنتزه الساحلي لشاطئ سوق القبلي ببني معقل ميدون، حيث لم يتناول التقرير الأولي التفصيلي للمشروع شروط ومتطلبات إشغال الأملاك العمومية البحرية. لاقى مقترح التهيئة رفضا من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، الأمر الذي تطلب إعداد مقترح جديد وأفضى بالتالي إلى تأخير في تنفيذ المشروع.

٥. المشاكل الإدارية

الإجراءات: تشريع يتعارض مع واقع السوق

أثبتت نتائج عملية رصد الميزانية وجود تأخيرات وتعطيلات طالت العديد من المشاريع التنموية، ويُعزى ذلك إما إلى الفشل في طرح الصفقات أو غلق المشاريع من قبل باعثي المشاريع ومزودي الخدمات الخارجيين.

تواجه جميع المشاريع صعوبات مشتركة تتمثل أساسا في الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية تنفيذ المشروع، أيا كانت طبيعته، مما يحول دون احترام المواعيد النهائية لتنفيذ المشروع وتسليمه والتقيد بها. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارات العمومية تعاني من أزمة تواصل على المستوى الجهوي، الأمر الذي يقف عائقا أمام تبسيط الإجراءات. لنأخذ على سبيل المثال الحالة التالية:

وقع الاتفاق على بناء المعهد الثانوي بشماخ جرجيس بدلا عن المدرسة الابتدائية 12 ماي بالشماخ.

تم اختيار موقع بناء ثانوية الشماخ - جرجيس بدلا من مدرسة 12 ماي الابتدائية في الشماخ. استغرقت الإجراءات الإدارية المتعلقة بنقل هذه المدرسة الابتدائية وتوأمتها مع أخرى وقتًا طويلا، مما أدى إلى تأجيل موعد انطلاق الأشغال من سبتمبر 2019 إلى ديسمبر 2019.

دخل مشروع توسعة المطعم الجامعي خير الدين باشا طور الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية. يُذكر أنه في سنة 2015 تم تخصيص ميزانية لمشروع التوسعة هذا ومن ثمة وقع اختيار مزود الخدمات عن طريق طلب العروض. ونظرا لارتفاع الأسعار، طالب مزود الخدمات الخاصة بهذه المشروع بزيادة قدرها 50 ألف دينارا مقارنة بالميزانية الأولية المقررة، مما أفضى إلى تأجيل المشروع وتخصيص ميزانية له في كل سنة، كما تسبب المهندس الفائز بالصفقة في تأخير استكمال المشروع وأعرب عن تخليه عنه، ممّا انجرّ عنه إلغاء العقد المبرم معه.

أما عن مشروع بناء جناح لإيواء المرضى بقسم جراحة العظام بمستشفى جرجيس الجهوي، فما تزال الأشغال مستمرة أيضا.

في واقع الأمر، ثبُت من خلال البحوث التي أجريناها أن السبب الجذري لمختلف هذه المشاكل أو الصعوبات هو تشريعي بحت. فنجد أن القانون لا يسمح لمزودي الخدمات ممن أبرموا صفقات عمومية تقل مدة تنفيذها عن سنة واحدة بإجراء مراجعة للأسعار. وبالتالي، في حال ارتأى مزود الخدمات أن المشروع سيعود عليه بالخسارة بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء، سواء بعد إبرام العقد أو حتى قبل البدء في تنفيذه، فينبغي عليه مرور فترة أربعة أشهر إلى حين انتهاء صلاحية الضمان البنكي ومن ثمة اللجوء إلى إنهاء العقد.

ومن جانبهم، لا يجوز للمتعاقدين العموميين مراجعة الأسعار والمطالبة بالزيادة حتى وإن توفرت الأسباب المبررة لذلك. وفي أغلب الأحيان، يترتب عن إنهاء العقد والانطلاق في إجراءات جديدة تكبّد تكلفة أكبر من الزيادة التي يناشد بها صاحب المشروع الأول.

ولئن توفرت مصادر التمويل وتم تخصيصها للمشروع وتوفر التوجه السياسي الملائم، يبقى معدل تنفيذ البرامج التنموية ضعيفا، ويُعزى ذلك إلى وجود خلل في نظام ترسية الصفقات العمومية، الذي ينعكس في عدّة عراقيل، من بينها عدم اكتمال وثائق طلب العروض وترسية الصفقات على نحو يبعث على الشّك.

المشاكل العقارية

لاحظنا خلال عملنا أن المسائل المتعلقة بالوضع العقاري والعراقيل الإدارية المرتبطة بحل المشاكل العقارية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في المشاريع التنموية، لا سيما في المناطق موضوع الدراسة المصنّفة كمناطق ساحلية حساسة. وتأكيدا لذلك، يُذكر أن مشروع تهيئة المنتزه الساحلي لشاطئ سوق القبلي ببني معقل شهد تأخرا في تنفيذه لمدة سنة لأنه يخضع إلى تراخيص وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

و. المشاكل المتعلقة بكفاءات الموارد البشرية المكلفة بإدارة المشروع[13]

قد تعزى الأعطال والتأخيرات في تنفيذ المشاريع موضوع المتابعة إلى عوائق على مستوى كفاءات الموارد البشرية المكلّفة بإدارة المشروع. وإذا ما نظرنا في تأخر البعض من هذه المشاريع لأكثر من 4 سنوات (على غرار مشروعي توسعة المطعم الجامعي خير الدين باشا بجربة وبناء جناح لإيواء المرضى بقسم جراحة العظام بمستشفى جرجيس الجهوي)، فيمكننا نسبها إلى الافتقار إلى الأشخاص الأكفاء والمتخصصين داخل المؤسسات المعنية بإدارة هذه المشاريع. تجدر الإشارة أيضا إلى أنه في إطار النفاذ إلى مثل هذه المعلومات وتقييم جميع الأسباب الكامنة وراء التأخر في تنفيذ المشاريع، واجهنا عديد الصعوبات أثناء مرحلة جمع البيانات، لا سيما صعوبة الحصول على مواعيد للقاء بعض المسؤولين.

13. جاء في مقابلة أجريناها مع جمعية في ميدون ما يلي: «فيما يتعلق بالسلطات المحلية، نلاحظ عدم وجود رؤية واستراتيجيات تنموية في الجهة ونقص الكفاءات ونقص الوسائل المادية ونقص مشاركة الشباب، إلخ. من الضروري أن يتمّ إشراك أشخاص أكفاء وخبراء في المجال في اللجان البلدية»

ز. مشاكل بسبب مزود الخدمات الذي وقع اختياره

نقص آليات المتابعة

تعدّ متابعة تنفيذ الأشغال أمرا بالغ الأهمية لتقييم عمل مزود الخدمات وضمان حسن سير المشاريع. في الواقع، يعتبر نقص آليات متابعة المشروع أحد أبرز أسباب التأخير في تقدم بعض المشاريع المستهدفة. فعلى سبيل المثال، نذكر مشروع توسعة المطعم الجامعي خير الدين باشا بجربة، حيث تسبب المهندس الذي وقع اختياره خلال تقديم العروض للمرة الثانية في تأخير إنجاز الأشغال، وانتهى به الأمر إلى التخلي عن المشروع. وعليه، تم إنهاء العقد المبرم معه.

افتقار مزود الخدمات إلى المهارات اللازمة

بشكل عام، قلّما يتعثر تنفيذ المشاريع بسبب عائق واحد، إذ تصادف المشاريع التنموية العديد من التعقيدات. وتظل مشاكل نقص الكفاءات لدى مزود الخدمات (الافتقار إلى الموارد المالية أو عدم كفاية المعدات) العائق الأكبر أمام هذه المشاريع. وفي إطار الجانب التحليلي، نذكر مثلا مشروع إعادة تأهيل دار الشباب الماي، الذي انطلقت أشغاله في 04 جويلية 2019 لكنها سرعان ما توقفت بسبب الصعوبات المالية التي واجهها صاحب المشروع، ممّا ترتب عنه إلغاء المشروع وإطلاق إجراءات جديدة على مستوى الإدارة الجهوية للإسكان، ليتمّ لاحقا تعيين مقاول جديد لاستئناف الأشغال التي انتهت في أواخر سنة 2020، بعد 18 شهرا من الموعد الأصلي المقرر. ويُذكر أن المقاول الثاني قد لاقى عديد الصعوبات أثناء تنفيذ المشروع.

ونخلص من هنا إلى أن المشاريع الصغرى نسبيا لا تحظى باهتمام شركات المقاولات الكبيرة. ومن ناحية أخرى، لا يتلقى باعثو المشاريع الجدد وباعثو المشاريع الصغرى ومتوسطة الحجم التشجيع الكافي للحصول على التمويل من البنوك مثلا. ولا شك أن طموح المهندسين من باعثي المشاريع الشباب في حاجة إلى دعم حتى تتكون لديهم القدرة على مواجهة السوق التنافسية من جهة، والمتطلبات التعاقدية من جهة أخرى.

الجدول 2: مشاريع التنمية العمومية حسب المشكل المصادف. تشير العلامة (+) إلى درجة أهمية المشكل.

مشروع تنموي/ الجهة	مشاكل التصرف					المشاكل الإدارية			مشكل مهارات الموارد البشرية المكلفة بإدارة المشروع				مشكل الفساد			
	توزيع المسؤوليات	مشكلة اللامركزية	نقص الموارد البشرية المكلفة بإدارة المشروع	تضارب المهارات أو غياب التنسيق	مخاطر أو قيود خارجية غير متوقعة	الإجراءات	المشاكل العقارية	مشاكل أخرى	الملف الشخصي للمسؤولين عن تنفيذ المشروع ومتابعته غير ملائم	الافتقار إلى الأشخاص الأكفاء والمتخصصين داخل الإدارات الجهوية أو الجماعات المحلية.	منصب المسؤول عن هذا النوع من المشاريع شاغر في إحدى الكيانات المكلفة بالتنفيذ	الافتقار إلى حصص تكوين إضافية لفائدة الوكلاء المحليين استجابة للمهارات الجديدة التي اكتسبتها الجماعات المحلية	مشكل الفساد	افتقار مزود الخدمات إلى المهارات اللازمة	التأخر في تسديد الأقساط	نقص آليات المتابعة
إعادة تأهيل دار الشباب الماي															+++	
توسعة المطعم الجامعي خير الدين باشا بجربة				+		+									+	
مضاعفة الطريق الرومانية جربة-جرجيس ++																
بناء معهد ثانوي بشماخ						++										
تهيئة المنتزه الساحلي لشاطئ سوق القبلي ببني معقل ميدون															+	
إحداث نواة منطقة صناعية +					+	++		+								
ترميم سوق الجملة للسمك أجيم جربة																
تشييد جناح لإيواء المرضى بقسم جراحة العظام بمستشفى جرجيس الجهوي **																

+ لم ينطلق المشروع بعد.

++ نقص في المعلومات: تم تقديم طلب للنفاذ إلى المعلومات ومازلنا بانتظار الردّ.

2. نتائج التشخيص الترابي

نجحت مجموعة العمل من المجتمع المدني التي تم اختيارها للمشاركة والاستفادة من هذا المشروع التجريبي، مع ما قدمناه من دعم منهجي ومرافقة، في تطبيق منهجية التسويق الترابي، في جزئها التشخيصي، في ولاية مدنين.

استنادا إلى الدراسات والمعلومات المتوفرة، تشكّلت لدينا لمحة عامة عن الاقتصاد المحلي وقطاعاته الرئيسية في كل من جربة وميدون وأجيم وجرجيس، وبحثنا في القطاعات التي تشغّل أكبر عدد من الأشخاص والأكثر انتشارا والقطاعات الأكثر استراتيجية وذات الإمكانات التنموية العالية.[14]

بعد الانتهاء من تحديد القطاعات الأكثر وجاهة، تمّ الشروع في عمل التشخيص الترابي وفقا للمنهجية الموضحة أعلاه، انطلاقا من البحث البيليوغرافي وصولا إلى العمل الميداني. وقمنا في ختام عملية التشخيص بتجميع كافة العناصر ذات الصلة من أجل تكوين نظرة عامة حول القطاعات الأساسية التي يمكن أن تكون روافد لاستراتيجية التشخيص الترابي في مدنين (انظر الخريطة 2).

وفي مرحلة أخيرة، قمنا بوضع جميع المعلومات التي تم جمعها في سياقها العام وإعداد تقييم تحليلي وتقديم التوصيات.

أ. ملفّات الأقاليم

إقليم جرجيس[15]

فيما يتعلق برأس المال البشري، تبين لنا أن معدّل الانقطاع عن الدراسة في المرحلة الثانوية في جرجيس مرتفع للغاية، ويبلغ شخص واحد من أصل ستة مرحلة التعليم العالي (يبلغ معدل الالتحاق بالجامعات 17,8%)، ووفقا للمقابلات التي أجريناها، قد يكون لظاهرة الهجرة تأثير كبير على هذا الانقطاع (تسجل جرجيس أعلى معدل من حيث ميزان الهجرة في ولاية مدنين، ويقدر بـ 2398-).

أما من حيث الموارد الطبيعية، فبلغ الإنتاج الجملي لقطاع الصيد البحري[16] في ولاية مدنين 16.156 طنًا سنة 2019، تعود 56% منه إلى معتمدية جرجيس وحدها.[17] وفي المقابل، يواجه القطاع الفلاحي مشاكل التصحر وندرة المياه وارتفاع نسبة الملوحة وتهميش المناطق الرعوية. ولا تزال إنتاجية محاصيل الزراعات الكبرى منخفضة وغير مستقرة، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على الظروف المناخية.

يعتبر مشروع الميناء الأزرق في جرجيس أحد المشاريع الثمينة بالنسبة لهذه الجهة، وتعتمد عليه منظمة الأغذية والزراعة للترويج لنظام الإدارة المتكاملة لتطوير مفهوم الصيد الرشيد وتحسين البنية التحتية لميناء الصيد البحري.[18]

وبالمثل، يمكن تحويل نقاط الضعف الحالية في التمثيلات الجهوية لمؤسسات البحث والتطوير (معهد الزيتونة والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، إلخ) إلى فرص، عبر التعاون بشكل وثيق مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن تحقيق ذلك عبر تنظيم مبادرات الإخبار والتكوين لفائدة الشباب والفلاحين والصيادين وباعثي المشاريع المحليين. ويمكن أن يشمل نطاق التعاون الهياكل الجامعية الجهوية، على غرار المعهد العالي للبيولوجيا التطبيقية بمدنين والمعهد العالي لعلوم وتقنيات المياه بقابس، بالإضافة إلى الدكاترة الباحثين أصيلي المنطقة المسجلين في مختبرات بحثية أخرى.

يمكننا القول بشكل عام أن جرجيس تتميز بالعديد من المزايا الاستراتيجية (الشريط الساحلي وأشجار الزيتون والبنية التحتية اللوجستية وفضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس ومركز جرجيس الذكي، إلخ)، إلا أن جميع هذه المزايا لم تجعل منها بيئة جذابة تخلق ما يكفي من الفرص لشبابها.[19]

وعلى الرغم من تواجدها بمقربة من السوق الليبية ووجود مطار دولي في جربة وميناء تجاري في جرجيس، لا يزال عدد الأنشطة القادرة على تقديم قيمة مضافة (الشركات الناشئة والصناعات) محدودا بسبب غياب الظروف المواتية ومبادرات القطاع الخاص وأعباء النقل الإضافية.[20]

من ناحية القطاعات الاقتصادية، حدّد الشباب المشاركون في التكوين قطاعين رئيسيين لدراستهما. سيتم شرح القطاعين أدناه بالتفصيل في القسم التالي.

14. قمنا على وجه الخصوص بتسخير «خطة مدير التهيئة والتنمية بولاية قابس، تقرير المرحلة الأولى، التقييم - التشخيص: مشكلات وسيناريوهات التهيئة» لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، 2017. كما أجرى فريق العمل البحث البيليوغرافي خلال ورشات العمل التشخيصية عبر التسويق الترابي للعثور على إحصائيات حول قابس وتحديد الأسواق المستهدفة المحتملة.

15. «إقليم جرجيس غني بالموارد الطبيعية (أشجار الزيتون والشريط الساحلي والملح ومنتجات الصيد البحري) ومجهّز ببنية تحتية ممتازة (ميناء جرجيس التجاري ومنطقة الأنشطة الاقتصادية). يحتلّ موقعه الجغرافي مكانة هامة، فهذه المنطقة ساحلية، وتطلّ على البحر الأبيض المتوسط من ناحية مينائها البحري، وهي ليست بالبعيدة عن الحدود التونسية الليبية. في حال توفّرت الإرادة للتغلب على نقائص البنية التحتية والاستثمار، ستجعل جميع هذه العوامل من جرجيس قلب التنمية المستدامة في جنوب تونس وستروّج لها كبوابة وسبيل الوصول الاستراتيجي إلى إفريقيا.» مقابلة مع رئيس بلدية جرجيس.

16. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، (2020)، «إحصاءات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لعام 2019».

17. ديوان تنمية الجنوب (2020) ولاية مدنين بالأرقام

18. https://www.mosfa-ompda.org/2021/12/tunisie-le-projet-du-port-bleu-de-zarzis-est-un-modele-de-promotion-de-la-peche-artisanale-durable

19. يمكن أن يكون للإقليم العديد من المزايا الاستراتيجية مثل الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة، ولكن في حالة عدم وجود استراتيجية للتنمية الشاملة، لا يمكن لرأس المال البشري الاستفادة منها.

20. تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لإدارة الثروة السمكية في بحيرة البيبان 2018.

قطاع زيت الزيتون: إنتاج زيت الزيتون وتحويل المنتجات الثانوية لشجر الزيتون إلى صناعات تقليدية.

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: استند الشباب إلى تقييم البنية التحتية الحالية للمنطقة (مركز جرجيس الذكي) وإمكانات تنمية الصادرات للشركات الناشئة التي يمكن للشباب أصيلي مدنين إنشاؤها.

نقاط القوة	نقاط الضعف
• بنية تحتية استثنائية (فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس ومركز جرجيس الذكي الميناء التجاري وميناء الصيد البحري) • منطقة سياحية • نشاط الصيد: 56% من إنتاج الصيد البحري للولاية، 1043 قاربا و6 قوارب لصيد سمك التونة • 65.000 هكتارا من أشجار الزيتون و30.000 طنا من الزيتون سنويا	• معدل الانقطاع عن الدراسة مرتفع، وبالتالي تدنّي معدل الالتحاق بالجامعة • غياب المؤسسات الجامعية • ضعف جاذبية فرص العمل وبعث المشاريع للشباب في الإقليم • ضعف إقبال الشباب على الانخراط في المجتمع المدني
الفرص	**التهديدات**
• تطوير أنشطة وقدرات مؤسسات البحث والتطوير (معهد الزيتونة المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار) • تصنيف ميناء الصيد البحري على أنه ميناء أزرق وإنشاء حاويات تجارية للمعاملات الدولية	• ارتفاع معدل هجرة الشباب • الاستغلال المفرط للموارد السمكية • خطر الجفاف يهدد أشجار الزيتون التي تعاني من قلة التساقطات في أغلب أوقات السنة (غير مروية)

إقليم ميدون[21]

تعدّ ميدون ثاني أكبر مدينة في جزيرة جربة بعد حومة السوق. وكما هو الحال في حومة السوق، بعيدا عن المنطقة الحضرية، تنتشر القرى الأصيلة المعروفة بـ «المنزل»، وهي طريقة لاستغلال الأراضي وخلق مساكن تقليدية تنفرد بها جربة. يقع كنيس الغريبة في قرية الرياض التي تنتمي إلى إقليم حومة السوق.

تعتبر ميدون قلب جزيرة جربة الإداري والاقتصادي ووجهة سياحية ذات خدمات متطورة تضم ما يقارب 76 وحدة فندقية ومئات المؤسسات التجارية الصغيرة الناشطة في هذا القطاع.

تسجل ميدون أحد أعلى معدلات التحضر في الولاية وتستفيد من ثراء التراث الأثري والتاريخي وغير المادي المتنوع إلى حدّ كبير (الموقع الأثري لمدينة مينانكس القديمة وكنيس غريبة وبرج الغازي مصطفى التركي وعدة مساجد بتصاميم معمارية متفردة تجمع بين الدقة والأصالة في تصميمها المعماري)[22]. كما أن تواجدها بالقرب من حومة السوق يتيح للمقيمين والزائرين والمستثمرين فيها الاستفادة من الميزات التي تنفرد بها حومة السوق، وبالتالي تحقيق التكامل والترابط بين الجانب الحضري الحديث نسبيا لميدون والجانب التقليدي الأصيل لحومة السوق.

تعتبر كلّ من جربة وميدون اثنتين من بين الوجهات السياحية الرئيسية في تونس. يعود ازدهار القطاع السياحي بالولاية بالأساس إلى تواجد مواقع مناسبة لإنشاء الوحدات الفندقية فيها وثرائها الثقافي ومناظرها الطبيعية الخلابة والمتنوعة، إلا أن القطاع بصدد البحث اليوم، في ظل تعدد الأزمات (انعدام الأمن وجائحة كوفيد19-)، عن فرص جديدة تعزز قدرته على الصمود. قمنا، في إطار هذا المشروع، بتحديد قطاعات السياحة المسؤولة، بينما أوضحت المقابلات التي أجراها الشباب أن السلطات المحلية والمركزية لم تبذل جهودا كافية لتأطير هذه الفرص وتوجيهها نحو أهداف التنمية المستدامة. نستعرض فيما يلي قطاعي السياحة المسؤولة المعنيين والقادرين على تحقيق التنمية المستدامة، وفقا لنتائج عمل الشباب.

- السياحة الاستشفائية: الاستفادة من مزايا أراضي جربة من حيث طاقة الاستيعاب والأدوية (المصحات ومخابر التحاليل وأطباء الممارسة الحرة والمنتجعات الصحية والعلاج بالحركة والعلاج الطبيعي، إلخ).

21 «تتمثل المزايا والإمكانات التنموية لإقليم ميدون بشكل أساسي في السياحة والفلاحة (الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون والأراضي المروية). وتمتاز الجهة أيضا بشريطها الساحلي الهام ومنطقة للخدمات (وسط مدينة ميدون) ومواقع أثرية مثل رأس بُرْج القَسْطِيل وموقع مينانكس وهنشير بورقو، إلخ. توجد أيضا أراض غير مستغلة، مثل ميدان ترب الله في سدويكش. يُقترح أن يتم تحويل هذا الميدان إلى منطقة صناعية بمساحة 50 هكتارا (المشروع في طور الموافقة عليه)»
مقابلة مع رئيس بلدية ميدون

22 https://whc.unesco.org/fr/listesin-dicatives/5686

- الصناعة الثقافية والترويج للحرف اليدوية: من خلال تعزيز الفعاليات الثقافية والدينية والفنية القائمة وإنشاء مهرجانات جديدة ترنو إلى خلق حياة ثقافية ديناميكية وتنمية مبيعات المنتجات السياحية والحرف اليدوية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
• ارتفاع معدل النشاط إلى 47,61% أو ما يعادل 22.480 شخصا نشطا • أدنى معدل بطالة بالولاية (9,22% مقابل 19,87% بمدنين) • البنية التحتية السياحية: 75 فندقا بطاقة استيعاب تبلغ حوالي 34.000 سريرا و23 وكالة سفر • تقع بالقرب من حومة السوق ومعالم الجذب السياحي والصحي	• الاقتصاد الإقليمي غير المتنوع: يقوم على السياحة الساحلية • شركة تصنيع واحدة (توفر 10 وظائف)
الفرص	**التهديدات**
• التراث الأثري والتاريخي (مينانكس وهنشير بورقو، إلخ) • إنشاء منطقة صناعية بإمكانها جذب شركات التصنيع	• المخاطر الأمنية والأزمات الصحية التي تهدد القطاع السياحي والأنشطة التجارية ذات الصلة

إقليم أجيم[23]

تعتبر أجيم المعتمدية الأصغر مساحة من ولاية مدنين، إذ تمثل 1,4% من مساحتها الجملية، وتضم ست معتمديات وبلدية واحدة. كما أنها الأقل كثافة سكانية بعدد سكان قدّر بنحو 24.865 نسمة سنة 2020، من بينهم 6928 متساكنا نشطا، مع معدل نشاط قدّر بـ 38,16% سنة 2014.

يعمل نصف الأشخاص النشطين في أجيم في قطاع الخدمات وحوالي الربع (22%) في البناء والأشغال العمومية. لا توفر قطاعات التصنيع والفلاحة والصيد البحري والطاقة والتعدين معا إلا 2750 وظيفة في أجيم، من بينها 303 وظيفة تشغلها نساء.

تعكس معتمدية أجيم صورة تجمع بين الثقافة والحضارة والجمال وتتمتع بميزة تفاضلية من حيث الجاذبية الإقليمية. كما أدت الجهود المبذولة من الجهات الفاعلة المحلية إلى قبول ملف إدراج جزيرة جربة في لائحة التراث العالمي لليونسكو.[24]

من جهة أخرى، على الرغم من موقعها في جزيرة جربة وسواحلها وانفتاحها على أوسع بحيرة في الجمهورية التونسية وإمكاناتها الفلاحية، يبدو أنّ هذه المعتمدية قد عانت من الإهمال ونقص التنمية، علما وأن نسبة البطالة، لا سيما في صفوف النساء، مرتفعة (21,76%)، بالإضافة إلى محدودية عدد الشركات العمومية والخاصة التي تم تأسيسها في أجيم مقارنة بميدون وحومة السوق. أبرزت المقابلات التي أجراها الشباب في إطار هذا المشروع أهمية موضوع البطّاح الرابط بين أجيم ومدنين الجنوبية عبر الجرف. وهكذا، «يمثل الشريط الساحلي وميناء الصيد البحري، بالإضافة إلى التراث المادي وغير المادي للمنطقة بالنسبة لبلدية أجيم، نقاط قوة هذا الإقليم، إلا أن عزلة المنطقة الراجعة لرداءة الخدمات التي يقدمها البطاح والتي تثني المستثمرين عن الاستقرار في أجيم وهشاشة البنية التحتية بالإضافة إلى الهجرة ونقص العمالة تمثل عقبات أمام تحقيق التنمية في هذا الإقليم»، وفقا لما ورد في مقابلة أجريت مع رئيس بلدية أجيم.

كما يعتقد ممثل اتحاد الأعراف التونسيين، والمقصود بذلك هو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية «UTICA»، أن «مشاكل بطاح أجيم تشكل عقبة أمام الاستثمار في هذه المنطقة التي تعاني من العزلة».

يمكن للفرصة التي أتاحها مشروع بناء جسر بطول 2 كم بين الجرف، في البر الرئيسي، وأجيم، في أقصى الجنوب الغربي من جزيرة جربة[25]، أن تضخّ حيوية اجتماعية واقتصادية جديدة في المعتمدية الأكثر هشاشة في جزيرة جربة.

23 «تتميز أجيم بتراث طبيعي متنوع للغاية، على غرار المنتجات المحلية الخاصة بأجيم (الوزف واللمسي والاسفنج من فصيلة الحجامي، إلخ). كما أن وجود متحف تراثي في قلالة والعديد من المواقع الأثرية في البر والبحر وتقنيات الصيد الحرفي الانتقائي الخاص بأجيم، على غرار الفخاخ المصنوعة من مكونات أشجار النخيل والشرفية، أو كما يُطلق عليها الزربة من شأنه أن يُسهم في تطوير السياحة البديلة «. مقابلة أجريت مع كبير المهندسين في المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري (GIPP) جرجيس.

24 https://lapresse.tn/124839/unesco-le-dossier-dinscription-de-lile-de-djerba-au-patrimoine-mondial-accepte

25. الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص 2018

مـن ناحيـة أخـرى، لاحظنـا في نتائـج أبحاثنـا ومقابلاتنـا مـع الجمعيـات والجماعـات المحليـة والجهـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة الفاعلـة الأخـرى أنـه لم يتـم اتخـاذ الإجـراءات لأي تعبئـة محليـة لإنجـاح هـذا المـشروع.

نقاط القوة	نقاط الضعف
• نسبة بطالة منخفضة تقدر بـ 10% • المواقع الأثرية • إنتاج سمكي ضخم • البنية التحتية للصيد البحري (ميناء بحري و555 قاربا وسوق السمك ومجمع التنمية للصيد البحري وأربع وحدات لتصنيع الثلج ووحدة تثمين سلطعون البحر، إلخ.)	• جودة خدمات البطّاحات الرابطة بين أجيم والجرف • ضعف التسويق الترابي للجهة • نقص الاستثمار في البنية التحتية الأساسية • محدودية عدد الشركات الصناعية • انعدام خدمات دعم التنمية (محاضن المؤسسات والإدارات، إلخ.)
الفرص	**التهديدات**
• فرصة إنشاء شركات لتصنيع المنتجات البحرية • إنشاء شركات السياحة البيئية المسؤولة والصيد البحري، إلخ. • إمكانية جذب شركات التصنيع بإنشاء منطقة صناعية	• التلوث البحري والتحات الساحلي • انخفاض إنتاج الصيد البحري • هجرة الشباب

وهكـذا، قمنـا بمعيـة الشـباب بتحديـد القطاعـات الاقتصاديـة الـستة ذات الأهميـة الكـبرى للتنميـة المسـتدامة الشـاملة في أقاليـم جرجيـس وأجيـم وميـدون، ويعـرض الرسـم البيـاني التـالي القطاعـات حسـب الإقليـم مـع صـورة تعكـس التحديـات الرئيسـية لمختلـف الأقاليـم.

وفي القسـم المـوالي، سنسـتعرض هـذه القطاعـات بشـكل أكـثر تفصيـلا بالاسـتناد إلى المعلومـات التـي جمعناهـا والمقابـلات التـي أجراهـا الشـباب.

الرسم البياني 4 : القطاعات التي يمكن تنميتها في أقاليم جرجيس وأجيم وميدون

ب. تحديد قطاعات التنمية المحتملة

إنتاج منتجات الزيتون وتثمينها وتحويلها: ثروة بمعدل اندماج إقليمي منخفض

نقاط القوة	نقاط الضعف
• عدد كبير من المعاصر الحديثة • ثروة مميزة من حيث عدد الأشجار وإنتاج الزيتون • وجود وحدات تعبئة زيت الزيتون • وجود المنظمات البحثية والمهنية في جرجيس (معهد الزيتونة والديوان الوطني للزيت، إلخ) • وجود الميناء التجاري	• عدم وجود استراتيجية طويلة المدى تستهدف قطاع الزيتون • تحويل جزء صغير من الإنتاج الإقليمي على المستوى المحلي • عدم إتقان تقنيات تحويل المنتجات الثانوية لشجرة الزيتون
الفرص	**التهديدات**
• زيادة الطلب على زيت الزيتون المعبأ في الأسواق الناشئة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا واليابان • وجود أسواق غير مستكشفة بالنسبة للمنتجات المستخرجة من أوراق الزيتون والمرجين، إلخ.	• الاستغلال المفرط لخشب شجرة الزيتون أو أوراقها على حساب البيئة.

تعدّ شجرة الزيتون رمزا لمدينة جرجيس، فقد عمّرت هي وغيرها من الأشجار تربتها منذ ما يناهز 120 سنة .

تَعُدّ ولاية مدنين ما يناهز 4,775 مليون شجرة زيتون تمتدّ على مساحة 204 هكتارا، توجد 32% منها بمعتمدية جرجيس[26]. ترمز شجرة الزيتون إلى مدينة جرجيس، فهي تعمّر في أرضها، إلى جانب العديد من الأشجار الأخرى، منذ ما يناهز 120 سنة[27]. وقد أنتجت ما يناهز 80.000 طنا من الزيتون و20.000 طنا من زيت الزيتون سنة 2019[28]. تمّ تحويل جزء من هذه الكمية في 65 معصرة مختصة في الغرض أحدثت بمعتمدية جرجيس يعادل عددها 41% من العدد الجملي للمعاصر البلدية. يرتكز هذا القطاع على الميزة التنافسية التي يمكن تطويرها عن طريق تثمين هذه الثروة الفلاحية المتميزة وذلك عبر:

- تعليب زيت الزيتون نظرا لكون نسبة التسويق تبقى ضعيفة على المستويين الجهوي والوطني على حد سواء، ذلك أن مساهمته من حيث القيمة المضافة للبلاد يمكن أن تكون مهمة.

- استغلال المنتجات الثانوية (على غرار المرجين والخشب وأوراق الزيتون، إلخ) ذلك أنه بإمكانها خلق منتجات جديدة (سماد وصناعات تقليدية ومواد تجميل، إلخ). وننوّه بالذكر أن استغلال خشب الزيتون وحده يمثل مورد رزق لما يناهز 350.000 من منتجي القطع الفنية التقليدية في تونس، 83% منهم من النساء. ارتفعت صادرات البلاد من هذه المنتوجات من 5 مليون دينار سنة 2017 إلى 17,6 مليون دينار سنة 2018 وقرابة 24 مليون دينار سنة 2019.

- تمّ تقديم الدعم اللازم لمركز الأبحاث الجهوي التابع لمعهد الزيتونة من حيث الموارد البشرية (باحث وحيد مقابل 37 باحثا بصفاقس) والموارد التقنية الضرورية (تجهيزات مخبرية). كما أنه يمكن لهذا المركز أن يلعب دورا في تكوين الفلاحين، لاسيما الصغار منهم، إلى جانب لعب دور في بلورة استراتيجية جهوية للقطاع الفلاحي بجرجيس بطريقة تشاركية مع مختلف الأطراف المعنية. [29]

26 https://www.webmanagercenter.com/2020/10/16/457417/medenine-augmentation-de-30-de-la-recolte-des-olives

27 مقابلة بين وفاء دربال واينـاس سويد مع ممثل معهد الزيتونة جرجيس

28 ديوان التنمية بالجنوب (2019) ولاية مدنين بالأرقام

29 مقابلة بين وفاء دربال واينـاس سويد مع ممثل معهد الزيتونة جرجيس

تكنولوجيا المعلومات والاتصال: بنية أساسية مخصصة للشركات الناشئة المصدّرة[30]

تكنولوجيا المعلومات والاتصال: قطاع حامل لفرص التنمية المستدامة الشاملة في ضوء بنية أساسية مزدهرة بجرجيس

مثّل إنشاء «مركز جرجيس الذكي» داخل فضاء الأنشطة الاقتصادية في أكتوبر 2020 فرصة لتطوير قطاع

نقاط القوة	نقاط الضعف
• بنية أساسية متطورة للغاية (مركز جرجيس الذكي)، مع إمكانية التصدير • يوجد 400 شخص من خريجي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجرجيس وحدها	• انخفاض معدل الالتحاق بالجامعات في جرجيس • هجرة الشباب إلى الخارج وتدني الروح الريادية
الفرص	**التهديدات**
• توفر الموارد المالية لاستثمارات الشركات الناشئة • إنشاء مؤسسات تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• الشركات متعددة الجنسيات وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تستفيد من البنية الأساسية من الخارج على حساب الشركات المحلية الناشئة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدينة. يتضمن المركز عددا من المكاتب ومساحات العمل المشتركة، وغرفة حديثة ومجهزة تتسع لـ 160 شخصا، فضلا عن غرفة تكوين مهيئة لاستقبال 25 شخصا، كما يتضمّن سطحا وفضاء مخصصا للفعاليات. يمتدّ المبنى على مساحة 2250 م2 بميزانية تقدر بـ 4 مليون دينار، ومن المحتمل أن تتم توسعته على مساحة جملية تقدّر بـ 4000 م2.

تنشط الشركات القائمة والشركات في طور الإنشاء في مجالات التجارة الالكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة والذكاء الاصطناعي وحلول إدارة المحتوى والتحول الرقمي[31] وإدارة الوثائق الالكترونية. ومع ذلك، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعاني من نقص الموارد البشرية الشابة، وذلك لتفاقم ظاهرتي الانقطاع عن الدراسة والهجرة غير النظامية للشباب. أعرب مؤسسو الشركات الناشئة بالمنطقة عن حاجة هذا القطاع للجمع بين مزايا البنية الأساسية والرصيد البشري لخلق الثروة.[32] كما أشاروا إلى القيود المفروضة على الشركات المصدّرة، على عكس الشركات الناشئة في السوق أو الشركات التي تستهدف الأسواق المحلية.[33]

30 «يعتبر مركز جرجيس الذكي إنجازاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورصيداً هاماً للمنطقة. ومع ذلك، لا يقدم أي قيمة مضافة للشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات البعد الوطني، لأنها تقبل الشركات المصدرة جزئيا (على الأقل + 80% من مبيعاتها متأتية من عمليات التصدير). ويبدو أيضا أن الإيجار على مستوى المنتزه مكلفة، خاصة بالنسبة للمبتدئين» مقابلة مع مدير شركة جديدة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

31 المقابلات التي أجراها معز عفلوق مع مؤسستي Darinov وCFM بجرجيس

32 المقابلة المجراة مع شركتي Darinov وCFM

ج) سياحة الخدمات الصحية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• البنية الأساسية الصحية بجربة (المصحّات وأطباء الممارسة الحرة والمنتجعات، الخ) • البنية الأساسية للفنادق والنقل والصحة (العيادات والمختبرات والعاملون في مجال الصحة، الخ) • الرصيد البشري مؤهل وجاهز للعمل في القطاع السياحي والصحي • سمعة طبية إيجابية بين السياح الليبيين	• غياب عروض متكاملة لسياح القطاع الطبي • غياب التسويق التجاري المتخصص لخدمات السياحة الاستشفائية • غياب الوعي المجتمعي المشترك بهذا القطاع
الفرص	**التهديدات**
• ارتفاع الطلب من (الجزائر وليبيا وإفريقيا وأوروبا) • تطوير خطوط طيران جديدة تصل بين مطار جربة والأسواق ذات الطلب لخدمات هذا القطاع	• الأزمة الصحية الناتجة عن كوفيد • سوء السمعة بسبب التطورات الفجئية • ارتفاع المنافسة الإفريقية

33 مقابلة اجراها معز عفلوق مع مؤسسة CFM بجرجيس

زار قرابة المليون سائح جزيرة جربة وأقاموا بها خلال سنة 2018، وقد تم إجمالا حجز 6.505.284 ليلة بالوحدات الفندقية للجزيرة. وبعد مرور سنتين، احتلت تونس المرتبة الثانية في مجال السياحة الاستشفائية على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا، حيث تم تسجيل 500.000 حجز سنويا، كما بلغت العائدات ما قيمته 2500 مليون دينار[34] بالعملة الصعبة.

يهدف النهوض بهذا القطاع إلى توفير فضاء مجهز ومتكامل يشمل كل الأنشطة ذات الصلة بالسياحة الاستشفائية. تتمتع جزيرة جربة بكافة المؤهلات المطلوبة في المجال آنف الذكر، حيث تعد بنيتها الأساسية ملائمة ومواكبة لتطورات هذا القطاع، كما أنها تزخر بالكفاءات القادرة على المساهمة في تطويره.

تدعم البنية الفندقية المتطورة بميدون تنمية السياحة الاستشفائية، وذلك لتواجد مراكز العلاج بمياه البحر، بالإضافة لميزة قربها من حومة السوق. كما تمتلك المنطقة كافة المؤهلات التي تجعل منها وجهة للسياحة الاستشفائية: مطار جربة جرجيس الدولي وأعداد هامة من المصحات وعدد كبير من المراكز الطبية وتوفر البيئة الملائمة للاستشفاء، ولكن لا يزال هذا القطاع منحصرا على السياح الليبيين وغير مزدهر خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة ترسم الخطوط العريضة لتطويره والترويج له. يعد تدخل سلطة الإشراف بالغ الأهمية وذلك من خلال بلورة إستراتيجية لتنمية هذا القطاع والترويج له، كما أنه من الضروري أن يتم التنسيق بين الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية المسؤولة عن قطاع السياحة الاستشفائية للتمكن من التسويق له.

خلص المسؤول الجهوي للسياحة بمدنين، السيد هشام مهواشي، عقب المقابلة التي أجريت معه إلى أن «البنية الأساسية ملائمة ومواكبة للتطورات التي يشهدها هذا القطاع، فضلا عن مساهمة الكفاءات المستمرة في تطويره».

تهدف دراسة إمكانات هذا القطاع إلى بيان مدى أهميته لصناع القرار والجهات الفاعلة المحلية من حيث قدرته على توفير مواطن شغل وديناميكية اقتصادية. أما المزايا التي تتمتع بها جربة للنهوض بهذا القطاع، فتشمل قربها من السوق الليبية وعدد المجمعات الطبية وتوفر فرص الإيواء السياحي على عين المكان، الخ. كما تشمل الدراسة الحاجة لتطوير عرض شامل يلبي الاحتياجات المختلفة للزبائن من ناحية، ويحقق أقصى قدر من الشمولية والاستدامة من ناحية أخرى. إلا انه تجدر الإشارة إلى أن العرض الخاص بميدون في هذا القطاع يجب أن يتسم بطابع التكامل مع معتمدية حومة السوق

د) الصناعة الثقافية وتثمين المنتجات الحرفية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• توافر الموارد المالية في القرى السياحية • سمعة جربة في المناسبات الدينية (الغريبة) والثقافية (المهرجانات) والسياسية (القمة الفرنكوفونية) • البنية الأساسية السياحية • الشخصيات الفنية والثقافية أصيلة المنطقة	• غياب مهرجان فني ذي نطاق وطني أو دولي • ضعف التسويق والترويج للمنتجات الحرفية
الفرص	**التهديدات**
• استئناف النشاط السياحي الذي يشجع القطاع الثقافي (ملف جربة لدى اليونيسكو)	• الأزمة الصحية • الحوادث الأمنية

لطالما ارتبط النشاط الحرفي بالسياحة، ولكن في حالة تعرض هذا القطاع لصعوبات متعلقة بأزمات أمنية او اقتصادية أو صحية، يتعسر على الحرفيين التسويق لمنتجاتهم. أما أبرز السلع الحرفية المعروضة بإقليم جربة-أجيم، فهي متنوعة وتشمل السجاد والفخار والفضيات والمجوهرات والغرارة والمنتجات الجلدية، إلخ.

34 https://news.gnet.tn/la-tunisie-destination-privilegiee-du-tourisme-medical-une-activit%C3%A9-en-plein-essor

أما فيما يخص المرافق الأساسية، فيتم حاليا تشييد قاعة معارض جديدة بمساحة 250 م2 لصالح الحرفيين بأجيم.[35]

تضمّ المعتمدية كذلك متحف قلالة، الذي يعرض الحياة والتقاليد بجربة، فضلا عن مؤسسة الملقى، التي تضمّ «مساحة للترفيه، والتنشيط العائلي والسياحي والثقافي، كما تتضمن متنزها ترفيهيا وثلاث مطاعم وفضاء للتسوق. يتم كذلك تنظيم أمسيات شعبية/ الفولكلور فيها خلال فصل الصيف»[36]. كما أنه يمكن للعديد من الشخصيات الثقافية من (مؤلفين وكتّاب وممثلات وممثلين ومطربين ورجال أعمال، إلخ) أصيلي منطقة جربة أو القاطنين فيها أو العاملين بها أن يلعبوا دورا في النهوض بالقطاع الثقافي للجزيرة. من الضروري أن يخلق هذا القطاع أسواقا جديدة للمنتجات الحرفية المحلية بخلاف السياحة الجماعية الحالية غير المستدامة[37].

«بلغ عدد الحرفيين في منطقة أجيم 220 حرفيا سنة، وهو ما يعادل قرابة 10% من العدد الجملي للحرفيين بولاية مدنين، إلّا أن هذا القطاع يعاني من قلة إقبال الشباب عليه، فضلا عن مشاكل التسويق»[38]. وقد نقل ممثل مكتب الحرف اليدوية مسألة عزوف الشباب عن الإقبال على الحرف اليدوية معربا أن هؤلاء «يبدو عليهم التردد في الاستثمار في هذا القطاع، ما جعل بعض الحرف مهددة بالاندثار، خاصة في ظلّ هجر الشباب لمراكز التكوين المهني للحرف اليدوية»[39].

٥) الصيد التقليدي وتثمين منتجات الصيد البحري:

تزخر ولاية مدنين بالمنتجات البحرية، فقد ناهز إنتاجها السنوي 11% من الإنتاج الوطني سنة 2019، ويمثل الصيد الساحلي المصدر الرئيسي للإنتاج السمكي للولاية بنسبة 57%.

تقع أجيم على حافة بحيرة بوغرارة، وهي أكبر بحيرة بتونس بمساحة 500 كم2، وهي محط اهتمام اقتصادي واجتماعي كبيرين،[40] على الرغم من أنها محفوفة بالتحديات البيئية المستعصية، إذ لا تسهم أجيم إلّا بـ 5,8% من الإنتاج البحري بالولاية، بما يقدر بـ 16.156 طنا سنة 2020. يمثل الصيد أحد الأنشطة الرئيسية لهذه المدينة. أتاحت المقابلات التي أجراها الشباب مع ممثلي منطقة الصيد بأجيم والمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري[41] التوصل إلى التشخيص الموجز التالي:

35 المقابلة المجراة مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بجربة أجيم بتاريخ 15/06/2021

36 www.ilededjerba.tn

37 المقابلة المجراة مع الدّيوان الوطني التّونسي للصّناعات التّقليدية بجربة في 08/07/2021

38 المقابلة التي أجرتها سارة يونسي مع ممثل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

39 المقابلة التي أجراها أشرف بجاوي مع مكتب الصناعات التقليدية بجربة

40 المقابلات المجراة مع المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري بتاريخ 30/07/2021 ومع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتاريخ 02/09/2021

41 المقابلات المجراة مع المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري بتاريخ 30/07/2021 ومع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتاريخ 02/09/2021

نقاط القوة	نقاط الضعف
• التعاون الوثيق بين الإدارة والهياكل المهنية (المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري، المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، الخ) • إدراج الصيادين بالمنظمات المهنية (مجمع التنمية للصيد البحري) • يد عاملة مؤهلة	• لا تتجاوز حصة أجيم من الإنتاج السمكي 3,72% بكامل الولاية • بناء على نتائج المقابلات: • بنية أساسية غير مشجعة (الإهمال الكلّي لإجراءات النظافة في الميناء) • تداخل المسؤوليات وغياب تطبيق القانون • افتقار الإدارة لرؤية واضحة لتحفيز منظوريها باستثناء بعض المنح المالية • تداعيات الهجرة غير النظامية للشباب، لاسيما أن قطاع الصيد البحري مهمش للغاية ولا يتمتّع العاملون فيه بالتغطية الاجتماعية • تراجع عام في تطور عمليات تفريغ المصيد بميناء أجيم في السنوات الأخيرة بسبب كثرة العوائق التي تواجه هذا القطاع، والمتمثلة أساسا في الانخفاض المتفاقم للثروة السمكية وانهيار البنية الأساسية، لاسيما نقص العمالة. تفاقمت مشاكل اليد العاملة في مجال الصيد البحري في أجيم بسبب شيخوخة الصيادين المنجرة عن ظاهرة الهجرة غير النظامية للصيادين الشبان، فضلا عن عزوف الشباب عامة عن ممارسة هذه المهنة.

الفرص	التهديدات
• تثمين المنتجات البحرية • يمكن للأنواع الغازية (على غرار سرطان البحر الأزرق) أن تمثل فرصا للصيد • إعلان منظمة الأغذية والزراعة سنة 2022 السنة الدولية للصيد البحري التقليدي	• تأثير الهجرة غير النظامية للشباب • القضايا البيئية (التلوث والتغير المناخي) • الإفراط في استغلال المخزون السمكي

و. السياحة البديلة:

(السياحة البيئية وسياحة الصيد البحري وبيوت الضيافة وأنشطة سياحة المغامرة)

نقاط القوة	نقاط الضعف
• أولى تجارب إحداث دور ضيافة بمنطقة أجيم • ثراء المواقع الأثرية والبيئية • بنية أساسية لوجستية (المطار والطرقات بجربة والبنية الأساسية الساحلية، الخ) • مواقع محظورة عن السياحة الجماعية (الحفاظ على أصالة الموقع)	• البيروقراطية الإدارية وصعوبة الإجراءات وفرض القيود في بعض الحالات • بنية أساسية ملائمة لتنمية القطاع • الهياكل الأساسية اللوجستية (قارب للربط بين منطقتي اجيم وبوغرارة)
الفرص	**التهديدات**
• إثراء سياحة الصيد البحري للمنتوج السياحي بجربة • مشاريع الترويج للصيد البحري بالمنطقة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و GEMAISAوNEMO، الخ)	• الأزمة الصحية

يعد القطاع السياحي أكثر القطاعات تضررا من الأزمة الصحية لجائحة الكوفيد19-. وقد كشفت الصعوبات التي واجهتها شركات السياحة الجماعية عن ضرورة العمل على إيجاد حل بديل. تهدف السياحة الجماعية أساسا إلى الربح من خلال اقتصاد الحجم وزيادة عدد الزوار أو رفع قيمة المداخيل، ولكن ذلك سيكون على حساب المناطق التي ستقع زيارتها على المستويين البيئي والاجتماعي وكذلك الاقتصادي (الشركات متناهية الصغر والصغرى والناشئة).

تشمل السياحة المسؤولة بدائل مختلفة عن السياحة «التقليدية»، على غرار السياحة العادلة والسياحة البيئية. يرتكز هذا النوع من السياحة على مبادئ لا تكاد تلحق ضررا بالبيئة والسياحة الفلاحية وسياحة الصيد البحري (التي لا تزال ممارستها محظورة في تونس) والسياحة الثقافية.

تمتلك المعتمديات والقطاعات التابعة لجربة، التي لا تعتمد على السياحة الساحلية الجماعية، القدرة على خلق قطاعات للسياحة المسؤولة والمتضامنة بالاعتماد على ميزاته الجغرافية والتاريخية، على غرار أجيم التي مرت بتجربتين سابقتين في إنشاء بيوت للضيافة، ولكنها شهدت عديد الصعوبات الناتجة عن البدايات المتعثرة أو جراء جائحة كوفيد19-. وعليه، من الضروري أن يتم توفير الدورات التكوينية والمساعدة والدعم المالي اللازم للنهوض بهذا القطاع في أجيم.

أغلب بيوت الضيافة التي يتم استغلالها في جزيرة جربة غير قانونية، ذلك أنها لا تخضع لرقابة الإدارة المختصة التي تقر بوجود هذا القطاع غير الرسمي ولم تتمكن حتى الآن من إيجاد الحلول المناسبة لتسوية هذه الوضعية. علاوة على ذلك، فاجأنا رد المسؤول الجهوي السامي للسياحة بجزيرة جربة على سؤالنا التالي: «كيف يمكن لنا أن نشجع المالكين على التصريح ببيوت الضيافة التي يمتلكونها؟ «، بقوله « لا نعلم كيف ندفعهم للقيام بذلك، فغالبية بيوت الضيافة لم يتم تسجيلها ولا نعرف السبب وراء ذلك»[42].

42 المقابلة التي أجرتها سارة هنشير مع المسؤول الجهوي للسياحة بجربة

ج. مقارنة بين قطاعات التنمية بالاعتماد على طريقة «سوريز روفي» (CERISE REVAIT)

يقترح غولان (2015) استخدام مصفوفة قرارات تصنّف القطاعات الاقتصادية وفق مستوى التنمية الفعلي بالمنطقة في أسطر وإمكانات التنمية في خانات، وقد طبقنا هذه المصفوفة على القطاعات الستة، مع إضافة تعديلين اثنين، فارتأينا أولا اعتماد إمكانات التنمية المستدامة الشاملة عوض التنمية بشكل عام، ثم قسمنا أو دمجنا قطاعات معينة حسب الحاجة لغرض المزيد من التدقيق. أتاحت لنا المصفوفة الحصول على النتائج التالية:

الإمكانيات التنموية في الإقليم مستوى تنمية الإقليم	ضعيفة	متوسّطة	عالية
مرتفع	قطاع في حالة تدهور السياحة الساحلية الجماعية الصناعات التقليدية (في الحالة الراهنة)	قطاع ذو إمكانات محدودة الصيد التقليدي	قطاعات متطورة ذات إمكانات عالية
متوسط	قطاع بصدد التطور	قطاع ذو نمو بطيء تنظيم الفعاليات وصناعة الثقافة في جربة	قطاع في طور النمو ذو إمكانات عالية مع توفر إمكانات مهمة تحويل منتجات الصيد البحري
ضعيف	القطاعات غير التنافسية	قطاع ذو إمكانات مؤكدة ولكنه نمو محدود تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جرجيس	قطاعات ناشئة مع نمو مؤكد سياحة مختصة ومسؤولة (السياحة البيئية والاستشفائية الخ) تثمين زيت الزيتون

3. هل تدعم مشاريع التنمية العمومية مبادرات الجهات الفاعلة المحلية؟

مكّننا التمشي الذي انتهجناه من تقييم مشاريع التنمية العمومية عبر متابعتها من جهة، وتقييم القطاعات الواعدة في جربة جرجيس أجيم من جهة أخرى، وهو ما ساعدنا على تقييم مدى استجابة مشاريع التنمية العمومية لانتظارات الجهات الفاعلة المحلية في هذه الأقاليم.

اتضح لنا من خلال النتائج التي توصلنا إليها أن العديد من مشاريع التنمية العمومية الحالية لا تمت بصلة الى القطاعات المحددة من قبل الجهات الفاعلة المحلية. استنادا إلى الواقع الاقتصادي والموارد المستدامة للجهة، تمثل القطاعات المحددة للسياحة المسؤولة المختصة (السياحة البيئية وسياحة الخدمات الصحية والسياحة الثقافية والحرف اليدوية) وتثمين المنتجات الفلاحية والصيد البحري ركائز ذات أهمية كبرى في تنويع اقتصاد الجهة إذا ما تم تعزيز المبادرات الحالية.

مكونات مشروع سولارتيك-سود[43]

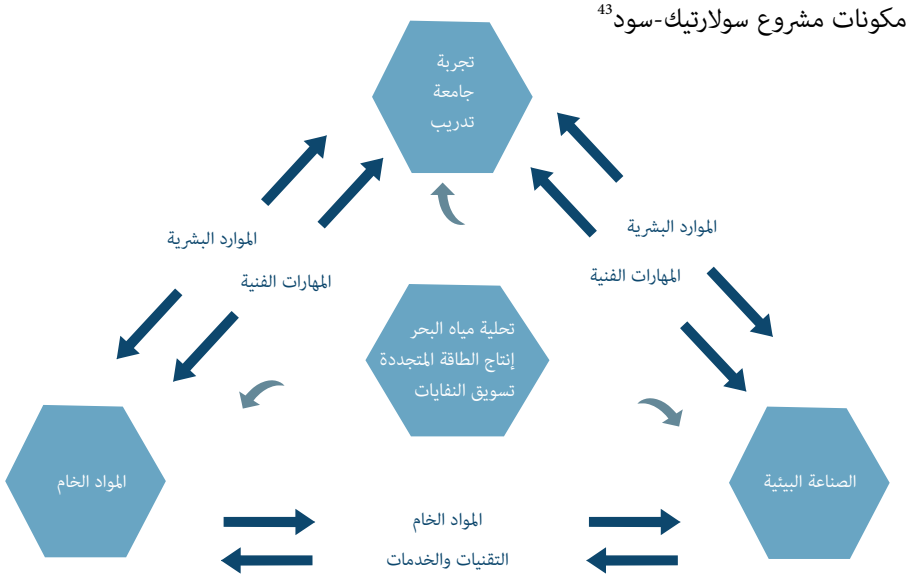

43 www.solartech-sud.com

كما قمنا بتحديد مشروعين محتملين للتنمية الجهوية من شأنهما التأثير إيجابا على القطاعات الاقتصادية المحددة من قبل الشباب. المشروع الأول عمومي، وما تزال نسبة التقدم المحرز فيه مجهولة بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية على الرغم من مساهمته التنموية العظيمة، ويتمثل في بناء جسر رابط بين منطقتي الجرف واجيم-جربة.

أما المشروع المحتمل الثاني، فيخصّ الاستثمار في الطاقات المتجددة يعمل باعثوه على خلق أكثر من 4000 موطن شغل بجربة، وهو مشروع سولارتيك-سود.

ترد الديناميات التي حددناها بفضل التشخيص عبر التسويق الترابي في الرسم البياني التالي. تمثل الأسهم اتجاه التأثير الحقيقي أو المحتمل للمشروع التنموي على الجهة، ما سيمكننا من الخلاص إلى أن مشروع الجسر، على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر إيجابا على شتى القطاعات بأجيم وميدون، وكذلك القطاع التكنولوجي بجرجيس.

نستنتج من خلال الرسم البياني التوضيحي والجدول التالي أن المشاريع المتعلقة بالمرافق الأساسية والمرافق العمومية (على غرار ثانوية شماخ والمطعم الجامعي ومستشفى جرجيس الجهوي) لا تسهم بشكل مباشر في رفع جاذبية الإقليم، بغض النظر عن ضرورتها الاجتماعية.

لتحسين الاستجابة للاحتياجات المحلية وتعويض عدم التوافق بينها وبين مشاريع التنمية العمومية، وجب على استراتيجيات التنمية ان تتضمن تحليلا لمستوى التنمية المحلي الحالي. سيشمل هذا التحليل جميع القطاعات الناشئة وإمكاناتها الفعلية بالمنطقة، والتي بدونها ستظل مشاريع التنمية العمومية مشاريع استدامة على هامش المبادرات المحلية، التي سيؤول بها المطاف بدورها إلى الزوال او الانتقال من المنطقة.

من شأن التشاور الفعّال على نطاق أوسع بين الجهات الفاعلة المحلية، من خلال اتباع منهج يتخذ بعين الاعتبار رؤية المجتمع المحلي وتوقعاته أن يحسّن من تكييف المشاريع العمومية ومنحها الدينامية اللازمة لحل المشاكل الاجتماعية على المستوى الجهوي. ولكنّ ذلك يتطلب لامركزية الموارد البشرية لتعزيز التفاعل بين السلطات العمومية والسكان، مع الحرص على حل المشاكل العالقة والمتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية التي تمت الإشارة إليها سابقا في هذا التقرير. تمثل الاستجابة الجادة لاحتياجات السكان في كنف تمتين المسار الديمقراطي على الصعيد المحلي السبيل لتأسيس دينامية اقتصادية واجتماعية محلية.

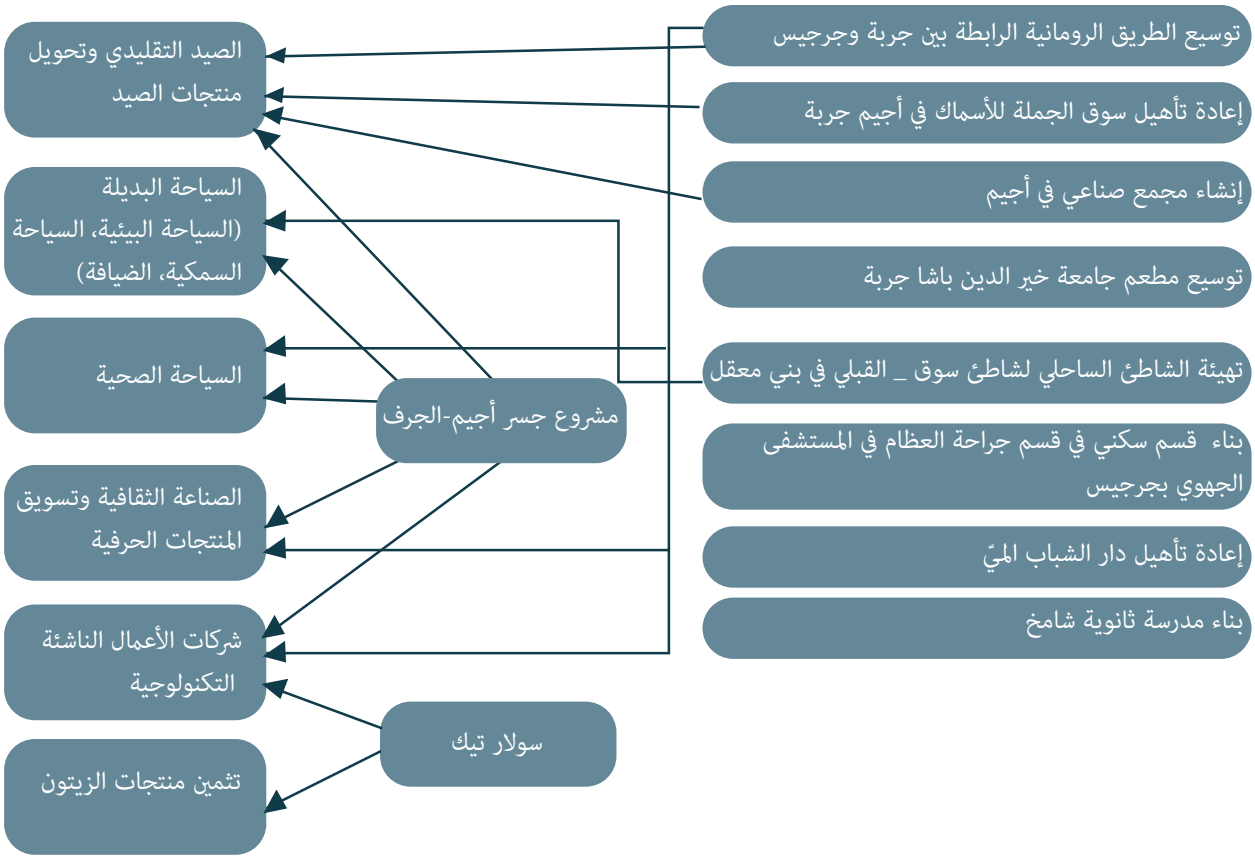

	تثنية الطريق الرومانية جربة-جرجيس	ترميم سوق الجملة للسمك أجيم جربة	خلق نواة منطقة صناعية بأجيم	تهيئة المنتزه الساحلي لشاطئ سوق القبلي ببني معقل ميدون	توسعة المطعم الجامعي خيرالدين باشا جربة	تشييد جناح لإيواء المرضى بالمستشفى الجهوي بجرجيس	إعادة تأهيل دار الشباب الماي	تشييد معهد ثانوي بشماخ	بناء جسر أجيم-الجرف	سولارتيك-سود
الصيد التقليدي وتحويل منتجات الصيد البحري	++	+++	+++						++++	
السياحة البديلة				++					++++	
السياحة الاستشفائية									+++	
صناعة الثقافة وتثمين المنتجات الحرفية									++	+++
تثمين منتجات أشجار الزيتون										+++

VI. الخاتمة

تتسم سياسات التنمية الجهوية في تونس بمركزيتها اللافتة، إلى جانب غياب الرؤية الجادة للتنمية المحلية، مما تسبب في اقتران المناطق الداخلية ب منطق الموارد، الذي أدى إلى اختلال التوازن الجهوي الحالي في مجال التنمية. مكن تقييم المشاريع التنموية ضمن الأقاليم المختارة «جرجيس ـ ميدون ـ أجيم»، من التفطن إلى أن أغلبها لا تعدو في الواقع كونها مشاريع خدماتية وإلى التأخر الملحوظ في الإنجاز الراجع أساسا إلى نقص الموارد المالية والبشرية ومشاكل التنسيق بين مختلف المؤسسات، إضافة إلى البيروقراطية الإدارية، وصولا إلى النصوص القانونية غير الملائمة. من جهة أخرى، بعد دراسة المحيط المذكور، سلط تقييم إمكانات التنمية المتنوعة الضوء على إمكانية تحديد قطاعات التنمية المستدامة الشاملة بطريقة تشاركية ترتكز على ثروات المنطقة.

في هذا الإطار، بمعية الشباب وارتكازا على الأبحاث التي أجريت سواء في المكتب أو ميدانيا، أمكن لنا أن نعاين أن وجود السياحة المتخصصة والمسؤولة (من ضمنها سياحة الخدمات الصحية والثقافية والبيئية، إلخ) والترويج لمنتجات الصيد البحري والتشجير، إضافة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال تمثل جميعها فرصا متاحة للتنمية في ميدون وأجيم وجرجيس.

ولكن، لا يمكن لهذه القطاعات أن تؤتي أكلها، على الرغم من تنوعها) دون حشد جهود مختلف الفاعلين بالجهة قصد تحديد أولويات الاستثمار في مجال البنية التحتية ومشاريع التطوير والتنمية على سبيل الذكر. في غياب التخطيط التشاركي والواعي، فإن إنجاز مشروع جسر جرف أجيم مثلا لم يحظ بعد بإجماع متساكني منطقة أجيم، الذين لا تتوفر لديهم أساسا المعلومات الضرورية حول تكلفته ومخطط تنفيذه وإيجابياته وسلبياته المحتملة.

نحن بحاجة لوضع مقاربة استراتيجية جديدة تصاعدية للتنمية يكون المنطلق فيها من الإقليم، حيث يتم انتقاء المشاريع ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي القوي لفائدة الأجيال الحالية والقادمة. سبق وأن كشف التخطيط المركزي عن عجزه نظرا للاختلافات بين معتمديات جربة (أجيم ـ ميدون ـ حومة السوق) أو بين معتمديات مدنين بصفة عامة. ومن الواضح كذلك أن التسويق الترابي أحادي القطاع الذي اعتمدته عديد الحكومات المتعاقبة في جربة، كونها مدينة حالمة تحلو فيها السياحة الشاطئية، قد بيّن هو الآخر محدوديته. ومن الجدير بالذّكر أن توفر العديد من مزايا البنية التحتية، كالميناء التجاري وفضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس وميناء الصيد البحري الأكبر في الولاية، إلخ. في المعتمدية، دون تشريك الشباب أو تفهم حاجياتهم، يمكن أن تكون السبب في الهجرة والانقطاع الدراسي المبكر.

تتطلب التنمية المحلية معرفة معمقة بالديناميكية الاقتصادية، انطلاقا من تحليل مستوى التنمية الحالي بغية تحديد إمكانات المنطقة باعتبار مواردها المميزة لها. يؤسّس هذا التشخيص لإمكانية تصور تنمية محلية مستقبلية مستدامة لمختلف الجهات، وهو ما لن يتحقق دون إشراك الكفاءات المحلية في هذا المسار.

VII. التوصيات

التوصيات العامّة

1. إعادة التفكير في دور الشباب في التنمية الجهويّة استئناسا بهذه التجربة الأولى التي تتنزّل في إطار هذا المشروع المنجز بالتعاون بين المرصد التونسي للاقتصاد وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. لقد غير الشباب موقفهم (بمن فيهم أولئك الذين أقاموا اعتصاما أمام مقر الولاية للمطالبة بالتشغيل)، وذلك بأن انتقلوا من المنطق البسيط لذلك الشاب/ة الباحث/ة عن عمل (في القطاع العام) إلى الشاب/ة الفاعل/ة الذي يقدم الحلول التي يراها / تراها قادرة على تنمية الإقليم بأكمله.لا يمكن لهذا الانتقال أن يتمّ دون إصغاء، وتكوين، والتزام، ومساعدة. ونحن نقترح اعتماد ما يُسمّى « المجلس الاستشاري للشباب». وقد تمّ إحداث هذا المجلس المنتخب في ولاية مدنين (بلدية مدنين) وذلك من أجل مساعدة المجتمعات المحليّة (المجالس البلديّة) على أن تكون أكثر قربا من الشباب. ونحن نرى أنّ هذه الفكرة يمكن أن تُطبّق أيضا في المجالس البلديّة في جربة وجرجيس مثلا. إن تشريك الشباب الذين ساعدوا على تنفيذ هذا المشروع أو أولئك الناشطين منهم/هنّ في المجتمع المدني أو الحركات الاجتماعيّة المحليّة سيكون دون شكّ أمرا مفيدا بالنسبة إلى التنمية الجهويّة.

2. يمثل الشباب الذين شاركوا في المراحل المختلفة من المشروع عدة جمعيات من المجتمع المدني في جربة-جرجيس. ونحن نرى أنّه من المهم تشجيع منظمات المجتمع المدني المذكورة على التعاون فيما بينها، ومساعدتها على إنشاء مشروع مشترك ومتابعة المشاريع التي تأخّر تنفيذها أو وضع رؤية مشتركة للتنمية الجهوية في مدنين. يمكن لهذا الأمر أن يساعد على ضمان استدامة النتائج من خلال الاستمرار في تطبيق المعارف المكتسبة من قبل الشباب، وتدريب منظمات المجتمع المدني على العمل بشكل مشترك، وتغيير نظرة السلطات المحلية للمجتمع المدني من خلال تحوّله إلى قوة اقتراح، وغير ذلك من الإجراءات. وقد تجد هذه المبادرة أيضا صدى لدى المعتمديّات التي لم يشملها هذا المشروع.

3. وضع استراتيجية خاصة بالهجرة على المستوى الجهوي. ذلك أنّ الهجرة، وفقًا للأطراف المختلفة التي تمت مقابلتها في إطار هذا المشروع (المسؤولون، الشباب، منظمات المجتمع المدني، إلخ)، تمثل في الآن نفسه فرصة وتهديدا للأقاليم المختلفة التي تمت دراستها في مدنين. يتعلّق الأمر بتحليل طبيعة الهجرة في أبعادها الشاملة: الهجرة الداخلية والخارجية، الهجرة الوافدة والمغادرة، النظاميّة وغير النظاميّة، الهجرة إلى بلد عبور أو مقصد، إلخ. تُظهر بعض المجتمعات المحلية (من قبيل حالة جرجيس) ميلا ثقافيّا نحو الهجرة. وتتكوّن أدفاق الهجرة هذه، في معظمها، من التونسيين المقيمين في الخارج، وقد بدأت في إدخال ثقافات (القيم، الصور، عناصر الجذب الإقليميّة، إلخ) مختلفة عن تلك المتجذّرة على الصعيد المحلّي. ويرى الشباب الذين لا يزالون في جرجيس ضرورة دراسة هذه الانعكاسات (دون إصدار أحكام سلبية / إيجابية) على الثقافة المحلية. وفي نفس هذا السياق:

- ضرورة أخذ بعض العوامل بعين الاعتبار مثل آثار نزوح الشباب من أجيم وجرجيس، والانقطاع عن الدراسة على مستوى المرحلة الثانوية، وانخفاض نسبة الشباب الذين أنهوا دراستهم الثانوية / الجامعية.
- ضرورة دراسة آثار الهجرة التي تمرّ عبر مدنين (منذ فترة طويلة وذات طبيعة متنوعة: طالبو اللجوء، واللاجئون والمهاجرون) على الثقافة المحلية وسوق الشغل والعرض والطلب على مستوى اليد العاملة.

4. يجب مراجعة جميع هذه الأبعاد مجتمعة في إطار رؤية للتنمية المستدامة تحترم حقوق الإنسان والثقافات المحلية والوافدة وكذلك القوانين الجاري بها العمل. لا تفتقر منطقة جربة - جرجيس إلى البنية التحتية والمرافق الكبرى، حيث يوجد بها مطار وميناء تجاري ومنطقة للأنشطة الاقتصاديّة بما في ذلك المركز الذكيّ (سمارت سنتر) ومنطقة سياحية ومنطقة صناعية، وغيرها من المرافق. ومع ذلك، فإنّه لا وجود لرؤية / آفاق واضحة لاستغلال هذه الميزات من أجل خلق تنمية مستدامة وشاملة. ومن المناسب إشراك مختلف الجهات المعنيّة المحلية (البلديّات، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، التونسيون المقيمون بالخارج، وغيرهم) في تحديد قطاعات (ومسارات) التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (الشابات، المناطق الريفية، حماية البيئة بشكل مستدام). وتجدر الإشارة إلى دراسة أُجريت في إطار مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويديره بالشراكة مع وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابيّة ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي قد تمّ فيها التأكيد على القطاعات المختارة في الأنشطة المتعلقة بمشروعنا كما هو موضح في الشكل التالي:[44]

وبالتالي، فإننا نعتبر أن العمل على تنمية السياحة المسؤولة في جربة فرصة لإشراك المجتمعات المحلية في قطاع السياحة من خلال تثمين للتاريخ والثقافة والبيئة، وغيرها.

وفي السياق ذاته، نوصي بأن يتمّ انطلاقا من جربة إطلاق حملة وطنية للدعوة إلى الترخيص (من خلال نصوص تشريعية) بممارسة سياحة الصيد البحري (Pesca Tourisme) وهيكلتها. وينتظر مختلف الفاعلين المحليّين (مجامع التنمية في قطاع الصيد البحري، منظمات المجتمع المدني، المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري، البلديات، وغيرها) إطلاق مثل هذه المبادرة. ويمكن لسياحة الصيد البحري أن تكون

44 وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2021)، «الإعداد لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزيرة جربة ». مشروع «مقاومة نقاط الضعف والتهديدات المتعلقة بالتغيرات المناخيّة في المناطق الساحلية الهشة بتونس».

مدخلا لتخطيط وتنفيذ حملة للدعوة إلى حماية مصالح صغار الصيادين في مواجهة الانخفاض الملحوظ في إنتاج الأسماك وتأثيرات التغيرات المناخيّة.

وبالمثل، يمكن أن يشمل تطوير قطاع السياحة العلاجية ما يلي:

- مصحّات ومستشفيات علاجيّة معتمدة تكون في شكل إنشاءات بحريّة وذات جودة معمارية عالية حتّى يتسنّى لها تلبية أفضل المعايير الدولية. ويشمل ذلك تقديم الخدمات والاستجابة للطلبات وتقديم عروض الأسعار في فترات زمنيّة قصيرة، وإدارة عمليّة إعداد الإقامات (التأشيرة، والنقل، وغيرها) ومتابعة المريض قبل التدخّل الطبّي وبعده (خدمات الترجمة، المتابعة بعد الجراحة، إلخ.).
- مدارس تكوين الممرضين أو الإطارات شبه الطبيّة، مع إلزاميّة تقديم دروس في اللغات الأجنبيّة لهؤلاء المهنيّين الصحيّين.
- إنشاء مساحات معيشة أخرى مثل المساحات الخضراء والمسالك الصحيّة، وتنظيم رحلات مباشرة باتجاه الوحدات الفندقية والمقاهي والمطاعم والمحلات التجاريّة وإحداث فرع بنكي ووكالة أسفار.

يمكن تيسير عملية تنمية هذا القطاع (الذي لم يتمكّن المشاركون في التشخيص الترابي من استيعابه بشكل كاف) من خلال اتفاقيات ثنائية للضمان الاجتماعي مع البلدان التي ينتسب إليها المرضى لضمان سداد مبالغ التعويضات عن مصاريفهم، وإعداد التقارير عن النتائج السريرية ومختلف التدخّلات الطبيّة والوثائق التي تشكل الملف الطبي الذي يتم إرساله إلى المريض في نهاية إقامته بعدة لغات، مما يسمح باستمرار عمليّة التواصل العلاجي والمتابعة الطبية للمريض بعد عودته إلى بلده الأصلي.

5. تعتبر غراسة الأشجار المثمرة والصيد البحري من الأنشطة المستدامة التي توفّر فرصا كبيرة للتثمين. ومع ذلك، فإنّها لا تستقطب إلا عددا قليلا جدّا من الشباب وذلك بسبب ظروف العمل وغياب برامج التكوين والاتصال المناسبة. إنّ دعم التكوين المهني في مجال الصيد البحري(جرجيس) والفلاحة (سيتم بعثه في جربة) في المنطقة من خلال برامج قصيرة المدّة (من 6 أشهر إلى سنة واحدة) تهدف إلى الإدماج المباشر في سوق الشغل وتسمح باستخدام التكنولوجيات / التقنيات المتقدمة يمكن أن يكون وسيلة ناجعة لتحسين استقطاب هذا القطاع للشباب.يعتبر جسر أجيم- الجرف مشروعا ذا أهمية غير مسبوقة لجزيرة جربة بأكملها. وقد تمّ التعامل مع هذا المشروع على أعلى مستوى من طرف الحكومات السابقة مع شريك صيني، ولكن دون أن يفضي ذلك إلى نتيجة. يجب طرح هذه المسألة من جديد من خلال جهود الدعوة والتواصل مع المجتمعات التي تعيش على الضفّتين من أجل وضع تصوّر جماعيّ لإمكانيات تشييد هذا الجسر (جسر معلق أم لا، مع وجود مناطق ترفيهية في وسط البحر، وما هي الاستخدامات السياحيّة الممكنة للعبّارات (البطاحات) بعد ذلك، إلى غير ذلك من المسائل). وفرص تمويله وإنجازه.

VIII. المراجع

1. ODS (2020) : Le gouvernorat de Médenine en chiffres
2. Office National de Tourisme : Le tourisme tunisien en chiffre en 2018
3. IRADA (2020) : CHAINE DE VALEUR PECHE ET AQUACULTURE DANS LE GOUVERNORAT DE MEDENINE
4. ODS, gouvernorat de Médenine en chiffre 2019
5. INS, Le recensement général de la population et de l'habitat de gouvernorat d Médenine en 2014
6. مقابلات أجريت مع الديوان الوطني للسياحة، ومعهد الزيتونة بجرجيس، وإدارة الصيد البحري في أجيم على التوالي في 07/08، 06/17 و 21/09/02
7. رجل اقتصاد وكاتب ومدير قسم الاقتصاد في معهد منطقة باريس
8. ODS (2020) : Le gouvernorat de Médenine en chiffre
9. مقابلات أجريت مع الديوان الوطني للسياحة، ومعهد الزيتونة بجرجيس، وإدارة الصيد البحري في أجيم على التوالي في 07/08، 06/17 و 21/09/02
10. مقابلة أجريت مع جمعية التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجرجيس في 21/09/01
11. RNE 2019
12. Implémentation de l'approche écosystémique pour l'aménagement de la pêcherie de la lagune de El Bibane. 2018
13. /https://whc.unesco.org/fr/listesindicatives/5686
14. الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص 2018
15. /https://lapresse.tn/124839/unesco-le-dossier-dinscription-de-lile-de-djerba-au-patrimoine-mondial-accepte
16. صفحة فيسبوك خاصة بقطب الأنشطة الاقتصادية بجرجيس https://www.facebook.com/196211984139980/posts/996249787469525/
17. المبادئ التوجيهيّة الخاصة بمنطقة مدنين لتوطين أهداف التنمية المستدامة
18. « MARHP, (2020), « Statistiques de Pêche et de l'Aquaculture pour l'année 2019.
19. ODS (2020) Le gouvernorat de Médenine en chiffre
20. ODS (2020) Le gouvernorat de Médenine en chiffre
21. بمدنين في 21/09/02 والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (إدارة الصيد البحري) المقابلات المنجزة مع المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري في 21/07/ 30
22. /https://passionterre.com/tourisme-equitable

23. وزارة البيئة (2016) متاحة على الرابط التالي: http://www.environnement.gov.tn/index.php/fr/environnement-en-tunisie/l-ecotourisme#:~:text=La%20volont%C3%A9%20de%20d%C3%A9couvrir%20les,d%C3%A9couverte%20et%20de%20l'aventure.

24. المجموعة الاستشارية حول السياحة الفلاحيّة في كيبيك (2002)

25. الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)

26. المدرسة الدولية لمهن الثقافة وسوق الفنّ متاحة على الرابط التالي https://www.iesa.fr/definition-tourisme-culturel-pat

27. https://news.gnet.tn/la-tunisie-destination-privilegiee-du-tourisme-medical-une-activit%C3%A9-en-plein-essor

28. PNUD, (2021), « Schéma Directeur d'Aménagement de la Zone Sensible de Djerba». Dirasset International.

29. مقابلة أجريت مع مكتب الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بجربة أجيم في 21/06/15

30. مقابلة أجريت مع الديوان الوطني للسياحة بجربة في 21/07/08

31. https://www.webmanagercenter.com/2020/10/16/457417/medenine-augmentation-de-30-de-la-recolte-des-olives/

32. ODS (2019) : Le gouvernorat de Médenine en chiffre

33. مقابلة أجريت مع شركة دراينوف وشركة CFM

34. FTDES, (2021), « Enquête auprès des petits pêcheurs sur la situation du secteur de la pêche côtière dans les régions de Tboulba, Kerkana et Zarzis ».

35. مركز موارد التنمية المستدامة متاح على الرابط التالي https://www.cerdd.org/Parcours-thematiques/Territoires-durables/Ressources-territoires-durables/La-resilience-territoriale-enjeux-et-applications

36. FTDES, (2021), « Enquête auprès des petits pêcheurs sur la situation du secteur de la pêche côtière dans les régions de Tboulba, Kerkana et Zarzis ».

37. مركز موارد التنمية المستدامة متاح على الرابط التالي https://www.cerdd.org/Parcours-thematiques/Territoires-durables/Ressources-territoires-durables/La-resilience-territoriale-enjeux-et-applications

38. Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche 2019. « Statistiques de la pêche maritime et de l'aquaculture pour l'année 2019 »

39. Organisation des nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture Rome, 2020 « Mise en œuvre de l'approche écosystémique pour l'aménagement de la pêche artisanale de l'île de Djerba-Tunisie »

40. Office de Développement du Sud, (2020), « Médenine en chiffres, 2019 ».

41. APAL, MEHI, et PNUD, (2021), « Schéma directeur d'aménagement de la zone sensible de l'île de Djerba »

42. ITCEQ ; Indicateur de développement régional 2019

43. Office National de Tourisme : Le tourisme tunisien en chiffre en 2018

44. IRADA (2020) : CHAINE DE VALEUR PECHE ET AQUACULTURE DANS LE GOUVERNORAT DE MEDENINE

45. المبادئ التوجيهيّة الخاصة بمنطقة مدنين لتوطين أهداف التنمية المستدامة

46. الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص

47. تنفيذ مقاربة النظام الإيكولوجي لتهيئة مصيدة الأسماك في بحيرة البيبان. 2018

48. Développement local et valorisation du patrimoine culturel fragile : le rôle médiateur des ONG : cas du Sud-tunisien Salma trabelsi 2017

49. المثال التوجيهي لتنمية المنطقة الاقتصادية في الجنوب الشرقي

50. السجل الوطني للمؤسسات 2019

51. البيانات المجمّعة من طرف الشباب المشارك في المشروع في ولاية مدنين

52. التقارير الأسبوعيّة للمنسقة الجهوية بمدنين

53. https://news.gnet.tn/la-tunisie-destination-privilegiee-du-tourisme-medical-une-activit%C3%A9-en-plein-essor

54. /https://www.webmanagercenter.com/2020/10/16/457417/medenine-augmentation-de-30-de-la-recolte-des-olives

55. /https://whc.unesco.org/fr/listesindicatives/5686

IX. الملاحق

نطاق العمل: إقليم جربة أجيم، جربة ميدون، جرجيس

مدنين المدينة هي عاصمة ولايتها، لذلك بدا لنا من البديهيّ أن نبدأ عملنا بالتركيز على نطاقها: نسبة التنمية ونسبة البطالة فيها. تُعدّ ولاية مدنين، تحديدا، من المناطق الأكثر تهميشًا وفقًا لنتائج مؤشر التنمية الأخير لسنة 2018. بالإضافة إلى ذلك، ولأسباب متصلة، بدا لنا من المهمّ أن نركّز على نطاق متكوّن من ثلاث معتمديّات، وهو نطاق يتجاوز مدنين المدينة ليضمّ ثلاث معتمديّات، هي جربة أجيم وجربة ميدون وجرجيس، وهي ذات أهمية خاصة، سواء كان ذلك من وجهة نظر تاريخية أو اقتصادية (انظر الخريطة 1). وتتمثل التحديات أمام هذا العمل في الجمع بين مجموعات العمل، وتطبيق منهجية التشخيص الترابي ومراقبة الميزانية لاستخلاص الاستنتاجات الأوليّة.

المنهجيّة

1. التوثيق

يطرح البحث عن الوثائق، باعتباره المرحلة الأولى لتقييم التقدم المحرز في إنجاز المشاريع، الكثير من التحديات أمام فريق المشروع. وقد تم الحصول على الوثائق الأساسية بشكل رسميّ، ولكن ذلك لم يكن كافياً. فعلى الرغم من توجيه العديد من المطالب الرسمية إلى الإدارات المعنية، فإن النفاذ إلى الوثائق المتعلقة بالميزانية لم يكن أمرا هيّنا خاصة في ظلّ ثقافة السريّة المهيمنة على الإدارة. ومن خلال الاعتماد على مبدأ الحق في النفاذ إلى المعلومة، تعهدت الحكومة، وكذلك الإدارات العموميّة الأخرى، بدعم منظمات المجتمع المدني في النفاذ إلى المعلومات الخاصة بالميزانيّة. ولكنّ الأمر كان على خلاف ذلك، فقد ظلّ الرفض هو القاعدة في الهياكل العموميّة أما التجاوب فهو استثناء. ويعود ذلك بلا شك إلى أنّ المعلومات المتعلقة بالشفافية لا تزال تحت سلطة المستوى المركزي. ومع ذلك، تم الحصول على بعض الوثائق. وبالإضافة إلى ما تقدّم ذكره، فإنّ بُعد الإدارات المسؤولة عن تسليم مثل هذه الوثائق لتقييم التقدم المحرز في إنجاز المشاريع وافتقار جربة إلى مصالح تمثل بعض الخدمات الموجودة على مستوى مركز الولاية قد أثر بشكل أو بآخر على النفاذ إلى هذه المعلومات.

2. تحليل الوثائق المتعلقة بالميزانية وتحديد المشاريع المزمع متابعتها وتصميم دليل لمراقبة الميزانية

الجدول1: الوثائق المحدّدة للمشاريع التنمويّة العموميّة في ولاية مدنين

الاستنتاج الأولي: مشاريع مشتّتة، وثائق غير متاحة بسهولة، ونادراً ما ترتبط المشاريع المقترحة من طرف الوزارات بأهداف استراتيجية

	الوثائق	التاريخ	مصدر الوثائق
1	تقرير حول» متابعة إنجاز المشاريع العموميّة والبرامج التنموية في معتمدية جرجيس – ديسمبر 2020»	ديسمبر 2020	معتمدية جرجيس
2	مشروع التنمية المندمجة بمعتمديّتي ميدون وأجيم	أكتوبر 2020	معتمدية ميدون
3	مشروع التنمية الحضريّة والحوكمة المحلية، تقرير ثلاثي حول المتابعة الدورية للإجراءات البيئية والاجتماعية لمراكز التنسيق المحلية «جربة ميدون»	الثلاثية الرابعة 2019	
4	تقرير حول « متابعة التقدم المحرز في المشاريع العموميّة الأكثر أهميّة في معتمديات جزيرة جربة»	جانفي 2021	ولاية مدنين
5	تقرير بلدية جربة ميدون حول التقدم المحرز في برنامجها السنوي للاستثمار.	2019	بلدية ميدون

طويلة الأجل محددة على المستوى المحلي / الجهوي.

تم الحصول على الوثائق الأساسية بطريقة رسمية وغير رسمية، أي من خلال اتصالاتنا الشخصية (المنسقات)، فجميع المطالب التي أرسلت إلى المصالح الجهويّة لم يتمّ الردّ عليها. تمّ تحديد 118 مشروعا تنمويّا عموميّا في المعتمديّات الثلاث المستهدفة من ولاية مدنين وهي موزّعة كالتالي: 38 مشروعا في جربة أجيم، 40 في جربة ميدون، و35 في جرجيس. يتعلق الأمر بمشاريع مبرمجة، قيد الإنجاز أو تمّ إنجازها خلال العقد الماضي. في إقليم ميدون، تنتمي 25 % من المشاريع التي تم تحديدها إلى مجال التهيئة أما بقية المشاريع فتتعلق بقطاعات مختلفة (التعليم (4)؛ البيئة (2)؛ الثقافة (4)؛ الصحة (5)؛ الخدمات (4) الرياضة (3)؛ الشباب (2)؛ المالية، التطهير، وتكنولوجيات الاتصال وغيرها). كما أنّ 32 % من المشاريع التي تمّ تسجيلها على مستوى محيط أجيم هي مشاريع تنموية؛ و15 % مشاريع رياضية أما بقية المشاريع الأخرى فهي متنوعة (الاقتصاد، البيئة، الشباب، الصحة، الخدمات، الحرف، الصناعة، الطفولة، التطهير). يتعلق 43% من المشاريع المحددة في جرجيس بالتهيئة أما المشاريع المتبقية فهي موزّعة بين مشاريع رياضية (6)، وصحية (2)، وصناعية (1)، وثقافية (2)، وتعليمية (2)، وبيئية (2)، وتكنولوجية (1)، واقتصادية (2). اعتمادًا على عنوان كل مرحلة من مراحل المتابعة، تم وضع ملخص للإجراءات الواجب اتباعها. وقد تم استخدام هذا الملخّص لتصميم بطاقات متابعة التقدّم المحرز في إنجاز المشاريع. هذا بالإضافة إلى بطاقات تجميع المعلومات (مواد

مراقبة الميزانية). تم اختيار 15 مشروعًا لتتم مراقبتها في المعتمديات الثلاث. بعد ذلك، ركزنا أعمالنا على ثمانية مشاريع فقط بسبب عزوف المشاركين ونقص المعلومات حول البعض منها.

3. تعزيز قدرات الشباب على مراقبة الاستثمارات العموميّة

سعيا إلى تعزيز تملّك المشاركين الشباب لتقنيات مراقبة المشاريع التنموية العموميّة، كان من الضروري العمل على بناء قدراتهم في هذا المجال. كما تمّ تأهيل أعضاء مجموعات «مراقبة الميزانية» من خلال تنظيم دورات تكوينيّة في ديسمبر 2020 وجوان 2021 لفائدة 15 من الشباب. وبسبب متابعة المشاريع في معتمديات جربة ميدون، وجربة أجيم وجرجيس، تم تنظيم ورشات عمل وتدريب شخصي بشكل حضوري وحصص للتدريب الشخصي عن بعد. في نهاية هذه الدورات التكوينيّة، تم نشر 15 من الشباب لمراقبة التقدم المحرز في إنجاز المشاريع المستهدفة في عدة قطاعات (الصحة، التعليم، التهيئة، التنمية الاقتصادية، إلخ).

دورة تكوينيّة في التشخيص الترابي ومراقبة الميزانية بين 02 و8 أفريل 2021 في جربة

دورة تكوينيّة في التشخيص الترابي ومراقبة الميزانية بين 02 و8 أفريل 2021 في جربة

4. سير عمل مراقبة المشاريع

في إطار هذا المشروع، قام المشاركون بمراقبة 8 مشاريع تنمويّة عموميّة في مناطق الدراسة الثلاث على مستوى ولاية مدنين، وهي جربة ميدون، جربة أجيم وجرجيس. تم اختيار هذه المشاريع من خلال وثائق رسمية تحدّد المشاريع التنموية العموميّة خلال الفترة الممتدة بين 2016-2020 (الجدول 1). وقد كان ذلك بطريقة تشاركية، بين فريق المشروع والمشاركين، ولكن أيضًا باعتماد معايير معينة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات والمواقع ومواعيد التنفيذ وحالة التقدم في إنجاز هذه المشاريع العموميّة.

تم إنجاز عملية مراقبة المشاريع التنموية العموميّة من خلال استبيان تكميلي مرافق لدليل مراقبة الميزانيّة. ويتيح هذا الاستبيان تحديد الإطار العام للمشاريع وأهدافها المعلنة من جهة، ومن جهة أخرى، تقييم مدى ملاءمتها بالإضافة إلى مراحل الإنجاز المختلفة: تمويل المشروع، والاختصاصات الموكلة للمشروع، والتنفيذ، والمتابعة والمراقبة والتقييم النهائي. وللإجابة على الاستبيان، تم جمع البيانات على مرحلتين:

استعراض الوثائق: جمع المشاركون بيانات ارشاديّة عن المشاريع التي يتابعونها من خلال البحث عن الوثائق وتحديدها من مصادر موثوقة.

الاستكشاف الميداني: في مرحلة ثانية، قام المشاركون بجمع البيانات من خلال مقابلات مباشرة مع المسؤولين والأطراف المتدخلة في كل مشروع عمومي خاضع للمراقبة.

في نهاية هذا العمل، استطاع المشاركون جمع البيانات الملموسة والموجودة. ومع ذلك، ظلّت بعض المعلومات الأساسية الأخرى غير متوفّرة مما يعيق إجراء تحليل أكثر صلة بالموضوع، ونعني بذلك عملية إسناد المشروع (عدد العروض، والوقت المستغرق لاختيار مقدّم الخدمة)؛ معدل تقدم إنجاز المشروع؛ مستوى التمويل وكيفية تخصيص الميزانيّة وصرفها؛ المتابعة والمراقبة (الوتيرة ومراحل المشروع المعنية بالمراقبة). وللنفاذ إلى هذه المعلومات، واجهنا عراقيل مختلفة: صعوبة الحصول على مواعيد مع بعض المسؤولين بسبب عدم توافرهم، وصعوبة الاستجابة، وصعوبة الحصول على الوثائق المتعلقة بمراقبة المشاريع. ولاحظنا أيضًا أن نقص البيانات يرجع أحيانًا إلى تشتت المعلومات المتعلقة بمشروع ما بين الإدارات المعنية والنقص المسجّل في تبادل هذه المعلومات بينها. وبالتالي، اضطررنا للقيام بعملية جمع البيانات في بعض المشاريع العموميّة الخاضعة للمراقبة، إلى تقديم مطالب للنفاذ إلى المعلومات.

5. تجميع البيانات

تمّت هذه العمليّة بصعوبة في الأقاليم الثلاثة: أجيم، ميدون وجرجيس. فلقد اصطدم الشباب برفض تامّ للتعاون من طرف بعض المسؤولين في الهياكل العموميّة، وقد تمت مطالبتهم بالاستظهار بإذن مسبق من الوزارة أو الإدارة الجهويّة للتجهيز في بلديّتهم. يضاف إلى ذلك عدم الردّ على المراسلات التي قدّمها الشباب لطلب النفاذ إلى المعلومات.

6. معالجة البيانات

تتمثل هذه العملية من تحليل البيانات التي تم تجميعها من أجل إبراز التقدّم المحرز في إنجاز المشاريع والملاحظات والمشاكل التي تمّت إثارتها من طرف المسؤولين الذين قابلهم الشباب. بناءً على التصنيف إلى سبع (07) فئات محددة وفقًا لمستوى التقدّم في إنجاز المشاريع، تم إدخال البيانات التي تم تجميعها في منصة «ساهم» الخاصة بنا والتي زودتنا، بعد التحليل، بالنتائج المعروضة في الجدول المتعلّق بالتقدم المحرز في إنجاز المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع غير المعروفة، والتي لم تتمّ زيارتها، وتلك التي لم يتم توفير المعلومات الخاصة بها أو التي تم رفض التعاون بشأنها قد تم أخذها بعين الاعتبار في هذا الجدول. أخيرًا، وقع التنبيه إلى القضايا ذات الصلة التي أثارها المشاركون بشكل فعليّ. وقد تم إجراء عمليات تثبّت وتوضيح كلما استدعت الضرورة ذلك.

« بلغت الاستثمارات الخاصة التي تم إنجازها في الجهات خلال نفس الفترة (2016-2020) 478،832 32 مليون دينار من إجمالي الاستثمارات المخطّط لها والتي تبلغ 527،120 45 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز قدرها 73%»

تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار صادر عن وزارة المالية

صورة جماعية في نهاية ورشة التحليل الأولي جربة، 18 ديسمبر 2021.

حالة التقدم في إنجاز المشاريع حسب المنطقة:

إن مستوى التقدّم في إنجاز المشاريع يبعث على القلق بشكل متزايد ويبدو أن الأزمة المالية الحالية قد أدت إلى تفاقم الوضع. يمكننا أن نستنتج، بعد مراقبة المشاريع، أن معظمها معطّل وقد استغرق إتمامها عدّة سنوات. في الواقع، لم يتم الانتهاء من إنجاز جميع المشاريع الثمانية في الموعد المحدد. بالإضافة إلى ذلك، تعاني معظم المشاريع في منطقة مدنين من التأخير بسبب عدم توفر الأموال المرصودة، والتأخير في طلبات العروض، واختيار مقدمي الخدمات والتأخير بسبب الظروف الصحية (كوفيد 19-)، وتُعزى النزاعات مع المقاولين إلى عدم استقرار الأسعار. (في بعض الأحيان، إذا ارتفعت الأسعار، فسيتعين علينا تكرار نفس العملية).

الجدول رقم 3: عرض لقانون المالية للسنوات الأربع الماضية

	السنة المالية	التوقعات (مليون دينار)	الأمر بالصرف (مليون دينار)	نسبة الانجاز	المراجع
تكاليف الاستثمار في مدنين	2016-2020	1.360.292	860,240	63 %	تقرير عن التوزيع الجهوي للاستثمار صادر عن وزارة المالية 2022

أظهر تقرير التوزيع الجهوي للاستثمار الصادر عن وزارة المالية سنة2022، تباطؤ تنفيذ الاستثمارات العموميّة في منطقة مدنين خلال الفترة 2016-2020. لم تسمح الاستثمارات المرصودة بإنجاز المشاريع المخطط لها في الفترة الزمنية المحددة لأسباب عديدة.

الملحق 2: التشخيص الترابي

التكوين:

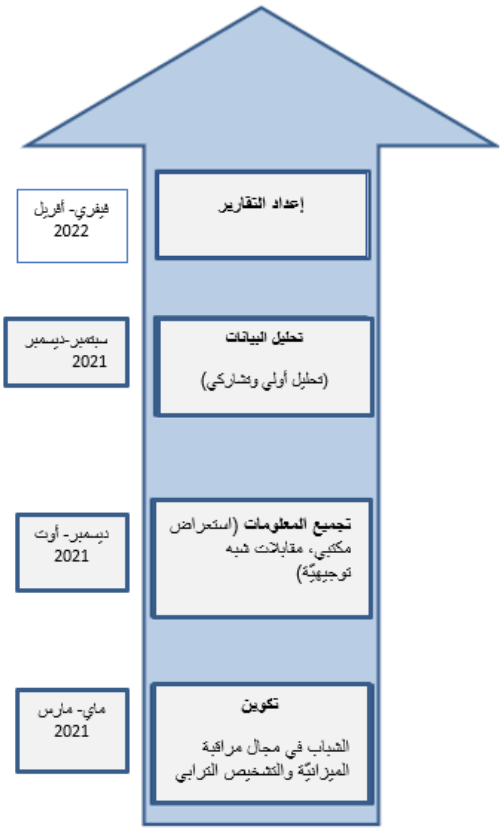

الصعوبات: المشاركة

كانت مشاركة الشباب في جرجيس ضعيفة مقارنة ببقية المعتمديات وذلك بسبب بعد المسافة. تكفّل المسؤولون عن المشروع بتوفير النقل من خلال مقدمي خدمات خارجيّين ولكنّ هذه الظاهرة تفشّت بشكل خاص في المراحل التالية من المشروع.

الإنجاز: كانت المشاركة النسائيّة والمستوى الجامعي لأغلب المشاركين من الشباب أمرا ملفتا للانتباه. كما أظهر التنسيق الجهوي مهارات جيدة على مستوى المتابعة وإعداد التقارير. وتبيّن بوضوح أنّ الطلبة الشباب المسجّلين في ماجستير « الحوكمة والاتصال الإقليمي» تميّزوا بقدرة خاصّة على الفهم.

عملية البحث المكتبي عن المعلومات من طرف الشباب

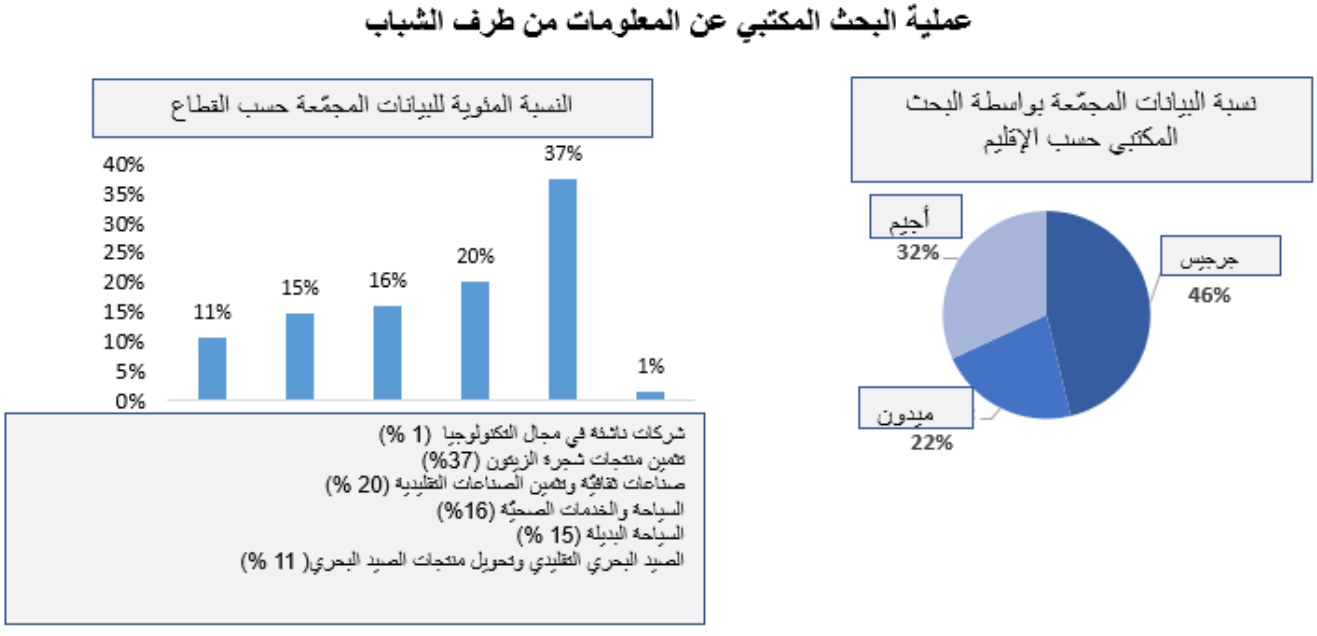

الملحق 3: التشخيص الترابي

المكونات الرئيسيّة:

رأس المال البشري:

- العدد الجملي للسكان: 72291 ساكن
- نسبة الذكور: 50%
- نسبة الالتحاق بالتعليم العالي: 30،04%
- نسبة النشاط: 61، 47%
- نسبة الأشخاص الناشطين: 22481 منهم (722 في قطاع الفلاحة والصيد البحري، 1136 في قطاع الصناعة، 1548 في قطاع البناء والأشغال، 3428 في قطاع الخدمات)
- نسبة النشاط لدى النساء: 22،02%
- نسبة البطالة: 18,02 %

شركات المنطقة وشخصياتها:

- الشركات: شركة لملوم للتجارة الدولية، جربة ميدون، شركة التجهيزات الصناعيّة، إلخ

الشبكات ونقاط الاتصال القطاعيّة:

- المنظمات المهنيّة: الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، غرفة التجارة، الجامعة التونسية لوكالات الأسفار، الجامعة التونسية للنزل

البنية التحتية/ العقارات/ التجهيزات الكبرى

- المصحات: 1
- مراكز غسيل الكلى:1
- مستشفى محلي:1
- مطاعم سياحيّة: 15
- وكالات أسفار: 24
- نزل: 76

الخدمات:

- الشبكة البنكيّة: 16 فرعا بنكيّا
- الإدارات الداعمة: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، ديوان تنمية الجنوب، FFI، المندوبيات الجهويّة

الفعاليات المهنيّة:

- مهرجان الفروسية بميدون، جربة
- أرض الموسيقى (ميوزيك لاند)

البحث والتطوير:

- حاضنة الشركات
- شركة عالم التطوير (شركة تطوير خاصة)

المؤسسات الثانوية: شركات خاصة 4509 منها (8 في قطاع الصناعة التحويليّة، 45 في قطاع الصناعات التقليدية، 76 نزل، 3039 في قطاع التجارة والخدمات)

قيمة المنطقة وهويّتها:

- الثقافة البربريّة

إجراءات جماعية مهيكلة:

الصورة المميّزة للمنطقة:

- جاذبيّة سياحيّة (المعالم، الشواطئ، المناخ، النزل، حديقة التماسيح)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: لا وجود لمعطيات

الموارد التراثية والماديّة:

- المساحة الجمليّة 209 كلم 2
- المساحة الصالحة للزراعة: 7091 هك
- مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المخصصة للأشجار المثمرة: 85%
- توزيع الأراضي الصالحة للزراعة (زراعة الحبوب: 805، العلف: 50، الخضر: 75، البقول: 175، الأشجار المثمرة: 6405)

المكونات الثانويّة:

- الأمن: مدينة آمنة وهادئة

الملحق 4 جدول تطبيق طريقة (CERISE REVAIT)/ ومصفوفة (SWOT) نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على جرجيس

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	المخاطر
C	نسبة نشاط عالية	نسبة نشاط النساء منخفضة	يد عاملة متاحة	هجرة هامة للشباب واليد العاملة
E	قطب أنشطة اقتصاديّة	غياب الشركات كبيرة الحجم التركيز على الصناعات الغذائيّة	فرص بعث شركات للصناعات الغذائيّة مختصة في تحويل الخضر والغلال	تلوث البحر بسبب أنشطة شركات تربية الأحياء المائيّة ومنتجات مصائد الأسماك
R	إنشاء مركز جرجيس الذكي. غرفة التجارة والصناعة؛ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	30% من الجمعيات تساهم في تنمية جرجيس	يمكن لميناء جرجيس أن يساهم في تنمية المعتمديّة	حضور ضعيف للشبكات المهنية في البيئة الاقتصادية
I	بنية تحتية متطورة: مطار جربة جرجيس، مركز جرجيس الذكي - ميناء جرجيس التجاري، ميناء جرجيس، قطب الأنشطة الاقتصادية	لم يتم تنفيذ مشروع الطريق الحزاميّة. تم تغيير مكان مشروع محطة التحلية	يمكن لميناء جرجيس أن يساهم في تنمية المعتمديّة	نقص الموارد المالية موانئ الصيد بحاجة إلى التطوير
S	عدد هام من الشركات العاملة في قطاع الخدمات	خدمات دعم الباعثين (التمويل، التأطير) غير كافية	يمكن أن تخلق الفعاليات المهنية بيئة مواتية وفرصا جديدة للشركات	مشاكل تمويل الفعاليات
E	عدد الحاصلين على شهائد حسب المؤسسة: 672 16 مؤسسة للبحث والتطوير (معهد المناطق القاحلة بمدنين، معهد الزيتونة، المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، الشركة العامة للمراقبة)	غياب التعاون بين الجامعات والشركات تكلفة البحث والتطوير مرتفعة للغاية	ثقافة البحث راسخة في قطاع الفلاحة	نسبة منخفضة لحاملي الشهائد العليا
R	المهرجان السنوي للزيتونة	غياب المعارض والمؤتمرات	يمكن أن تخلق الفعاليات المهنية بيئة مواتية وفرصا جديدة للشركات	مشاكل تمويل الفعاليات
E	اعتماد نسيج ريادة الأعمال على الشركات الصغرى والمتوسطة 1672 منشأة صناعيّة في قطاع الصناعات التحويليّة	استثمارات غير كافية	إمكانات هامّة للتنمية	آثار كوفيد19-

V	قيم التضامن والتكافل والتسامح الثقافة البربرية والتراث التقليدي	ضعف المشاركة لدى متساكني إقليم جرجيس	زيادة مشاركة المجتمع المدني في الإقليم	ضعف المسؤولية الاجتماعية
A	مبادرة الميناء الأزرق في جرجيس من طرف منظمة الأغذية والزراعة مشروع المنطقة اللوجستيّة بجرجيس التي تمسح 1000 هكتار	عدم وجود مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص	استعداد العديد من رجال الأعمال للاستثمار في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مشاكل السيولة والأموال المتداولة
I	الجاذبية السياحية (المعالم، الشواطئ، المناخ، النزل، حديقة التماسيح)	ضعف التسويق الترابي	تاريخ المدينة وهندستها المعمارية والمستثمرون في قطاع السياحة البديلة	يمكن أن يتأثر قطاع السياحة وعدد الزوار في الولاية بغياب الاستقرار السياسي
T	مؤسسات جامعية متخصصة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يد عاملة مؤهلة	توفر الهياكل التكنولوجية ولكنها غير ملائمة لكفاءات حاملي الشهائد العليا	تحسين البيئة الاقتصادية بعث المزيد من المؤسسات في قطاع التكنولوجيا	ضعف حركيّة إنشاء الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في جرجيس
R	إنتاج الصيد الساحلي 3586 طن؛ الصيد في البحيرة وتربية الأحياء المائية 142 طن	311 هكتار، 60% سقوي- ملوحة المياه ، التصحر وزحف الرمال	غراسة الزياتين قطاع هام	الاستغلال المفرط للثروة السمكية

الملحق 5 جدول تطبيق طريقة (CERISE REVAIT)/ ومصفوفة (SWOT) نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على ميدون

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	المخاطر
C	نسبة النشاط: 61، 47%	نسبة النشاط لدى النساء: 22،02% نسبة البطالة: 9،22%	يد عاملة متاحة نسبة التمدرس: 04،30%	نزوح الشباب ارتفاع نسبة الأميّة
E	8 منشآت صناعيّة تحويليّة	يد عاملة قليلة التأهيل	فرص إنشاء مؤسسات للصناعات الغذائيّة مختصة في تحويل منتجات البحر	قلة الاستثمارات
R	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، غرفة التجارة	ضعف حضور النقابات والمنظمات المهنية	يمكن للشبكات المهنية أن تساعد على تحفيز الاستثمار في المنطقة	تأخر في مستوى التطوير التكنولوجي في قطاع الخدمات
I	1 مصحّة، 1 مستشفى، 1 مركز غسيل الكلى، مطار جربة -جرجيس	مشكلة توفير قطعة أرض للسوق الأسبوعيّة	حاجة ميناء الصيد البحري إلى التطوير تحوّل ميناء أغير جربة إلى ميناء ترفيهي	بنية تحتية رديئة وافتقار إلى إعادة تهيئة الطرق
S	2060 شركة في قطاع الخدمات	مشاكل تمويل المشاريع قلّة الاستثمارات	فرص الاستثمار في قطاع الخدمات	تأخر في مستوى التطوير التكنولوجي في قطاع الخدمات
E	مهرجان الفروسية بميدون جربة أرض الموسيقى	غياب المعارض والمؤتمرات	يمكن أن تخلق الفعاليات المهنية بيئة مواتية وفرصا جديدة للشركات	مشاكل تمويل الفعاليات
R	المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بجربة	غياب مؤسسات البحث والتطوير	إنشاء مخابر ذات صلة بالفلاحة	نسبة منخفضة لحاملي الشهائد العليا
E	الصناعات التقليدية: 45، الصناعة: 223، التجارة: 979	أغلب الشركات من الحجم الصغير والمتوسط، ضعف على مستوى التسويق بالنسبة إلى صغار المنتجين	بعث شركات تحويليّة	آثار كوفيد19- على المؤسسات الصغرى والمتوسطة
V	صورة جيّدة على المستوى العالمي	ضعف المشاركة لدى متساكني الإقليم	يجسّد متحف قلالة تفاصيل الحياة في جربة	ضعف المسؤولية الاجتماعية
A	مشروع المعالجة الميكانيكية البيولوجيّة للنفايات تونس- جربة	عدم وجود مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص	استعداد العديد من رجال الأعمال للاستثمار في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	مشاكل السيولة والأموال المتداولة
I	الثقافة البربريّة، العربيّة، اليهوديّة. الحضارة القديمة. منطقة سياحيّة	قلّة الأنشطة الثقافيّة ضعف التسويق الترابي	تُعرف جربة بكونها وجهة سياحيّة شعبيّة في تونس	يمكن أن يتأثر قطاع السياحة وعدد الزوار في الولاية بغياب الاستقرار السياسي

T	يد عاملة ماهرة	بنى تحتية قديمة وغياب القوانين المنظمة للقطاع	المزيد من الاستثمار في القطاع	غياب التمويل
R	الأراضي الصالحة للزراعة: 7091 هك	التوسّع الحضري - مشكلة معالجة النفايات	توحيد جهود جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لحلّ مشكلة النفايات	التغيرات المناخية، تآكل السواحل، الاستغلال المفرط للثروة السمكيّة

الملحق 6 جدول تطبيق طريقة (CERISE REVAIT)/ ومصفوفة (SWOT) نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات على أجيم

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	المخاطر
C	العدد الجملي للسكان: 24865 نسمة 6928 منهم ناشطون.	يد عاملة متاحة (مؤهلة أو لا) غير ملائمة لاحتياجات سوق الشغل، نسبة البطالة: 10%	امتيازات خاصة تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمار في المناطق الريفية	رصيد الهجرة سلبيّ نسبة النشاط منخفضة
E	شركة بن عياد لأكلات البحر، شركة النظافة الصناعيّة للتوزيع والخدمات، شركة PLUS	عدد المؤسسات الكبرى محدود للغاية	فرص إنشاء مؤسسات للصناعات الغذائيّة مختصة في تحويل منتجات البحر	قلة اليد العاملة المؤهلة. عدم توفّر السيولة والأموال المتداولة
R	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، الاتحاد المحلي للفلاحة والصيد البحري	شبكات مهنيّة غير نشطة	يمكن للشبكات المهنية أن تساعد على تحفيز الاستثمار في المنطقة	مشاركة جمعيات المجتمع المدني ضعيفة للغاية في مجال تنمية الإقليم
I	ميناء مع 4 عبارات (بطّاحات) مطار دولي على بعد 22 كم	عدم كفاية البنية التحتيّة السياحيّة	قاعة معارض جديدة مساحتها 260 م2 في طور الإنشاء سيستفيد منها الحرفيّون في أجيم	البنى التحتيّة غير مشجّعة – غياب المستشفى، المحطة، محطة بنزين
S	2 فروع بنكيّة	قلّة خدمات الدعم (التمويل، التأطير) لفائدة الباعثين	فرص الاستثمار في قطاع الخدمات	تأخر في مستوى التطوير التكنولوجي في قطاع الخدمات
E	ثقافة وإقليم مناسبان لزيادة المعارض والمؤتمرات خدمة للمؤسسات	غياب الفعاليات المهنية	يمكن أن تخلق الفعاليات المهنية بيئة مواتية وفرصا جديدة للشركات	مشاكل تمويل الفعاليات
R	المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بجربة شركة أونيفير للتطوير	غياب التعاون بين الجامعات والشركات، غياب مؤسسات البحث والتطوير	إنشاء دور ضيافة	آثار كوفيد19- على المؤسسات الصغرى والمتوسطة
E	اعتماد نسيج ريادة الأعمال على الشركات الصغرى والمتوسطة عدد شركات القطاع الخاص: 1422	عدد محدود من النزل ودور الضيافة	إنشاء دور ضيافة	آثار كوفيد19- على المؤسسات الصغرى والمتوسطة
V	قيم التضامن والتكافل والتسامح، متحف قلالة	ضعف المشاركة لدى متساكني الإقليم	قيم التعاون وتاريخ الإقليم	ضعف المسؤولية الاجتماعية

A	التعاون بين إدارة الصيد البحري والهياكل المهنية، المجمع المهني المشترك لمنتوجات لصيد البحري، المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار مشروع جسر الجرف - أجيم	قلّة المشاريع المشتركة والتعاون بين القطاعين العام والخاص	تشجّع الشراكات بين القطاعين العام والخاص المستثمرين	قلة التمويل
I	تقاليد الصيد البحري الساحلي	غياب الأنشطة الثقافيّة ضعف التسويق الترابي	تاريخ المدينة وهندستها المعمارية والمستثمرون في قطاع النزل	يمكن أن يتأثر قطاع السياحة وعدد الزوار في الولاية بغياب الاستقرار السياسي
T	مؤسسات جامعية متخصصة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	توفر الهياكل التكنولوجية ولكنها غير ملائمة لكفاءات حاملي الشهائد العليا	تطوير البيئة الاقتصاديّة	ضعف حركيّة إنشاء الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في أجيم
R	ثلاث مناطق رامسار في أجيم الأراضي الفلاحيّة المستغلة 7259 هـك	ندرة الأمطار	10541 هك من الأراضي الصالحة للزراعة	تلوّث الميناء الاستغلال المفرط للثروة السمكيّة

الملحق 8: جدول مصفوفة (SWOT) نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الخاص بالقطاعات

القطاع	نقاط القوّة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
القطاع 1	- إنتاج متنوع ومطلوب بشدة - يد عاملة ماهرة في قطاع الصيد الساحلي التقليدي - الصيادون المحليون مسؤولون وملتزمون بحماية البيئة البحرية	تساهم أجيم بنسبة 3,72% فقط من الإنتاج السمكي في الولاية - نقص القدرة على التثمين - تتطلب البنية التحتية للموانئ الكثير من التهيئة	- تثمين المنتجات السمكية - يمكن أن تشكل الأنواع الغازية فرصًا (مثل السلطعون الأزرق)	-التلوث -التغيرات المناخية - الإفراط في استغلال الثروة السمكيّة
القطاع 2	- تجارب أولى في إنشاء دور ضيافة في أجيم - ثراء المواقع الأثرية والبيئية - البنية التحتية اللوجستية (المطار، الطرقات في جربة، الساحل، إلخ).	- مشاكل إدارية وعدم تسهيل الإجراءات وفرض قيود في بعض الحالات - بنية تحتية مواتية لتطوير القطاع. - البنية التحتية اللوجستية (عبارة (بطاح) أجيم-بوغرارة)	- سياحة الصيد البحري تثري المنتوج السياحي لجزيرة جربة، - مشاريع تطوير قطاع الصيد البحري في المنطقة (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي، NEMO، إلخ).	- التلوث البحري والساحلي - الأزمة الصحيّة - نزوح الشباب والعزوف عن العمل في القطاع (قلة الاهتمام بمهن الصيد البحري)
القطاع 3	- البنية التحتية الصحية في جربة (مصحات، وأطباء في القطاع الخاص، ومراكز العلاج بمياه البحر ، وغيرها) - البنية التحتية الفندقيّة والمواصلات والصحة (المصحات والمخابر والمهنيون الصحيون وغير ذلك) - رأس المال البشري المؤهل متوفر في قطاعي السياحة والصحة - سمعة طبية إيجابية لدى السوّاح الليبيين. - سمعة سياحية ايجابية حول العالم	- غياب التسويق المتخصص للخدمات الصحية السياحية - عدم وجود عرض شامل لفائدة السياح في قطاع السياحة العلاجيّة - عدم وجود وعي مجتمعي مشترك بهذا القطاع	- طلب قوي (إفريقيا وأوروبا) - إحداث خطوط جديدة من مطار جربة في اتجاه أسواق هذا القطاع	- أزمة كوفيد الصحيّة - عدم القدرة على نشر السمعة في البداية - تطوير المنافسة على الصعيد الإفريقي

القطاع 4	- توافر الموارد المالية - ثقافة وتقاليد استثنائية في المنطقة - رغبة السلطات المحلية - 65 وحدة فندقية بإمكانها استيعاب الزوار أثناء الفعاليات التي تقام في ميدون	- غياب الأنشطة الثقافية - مشاكل على مستوى التسويق والترويج لمنتجات الصناعات التقليدية - صعوبة تمويل المشاريع الثقافية	- استئناف النشاط السياحي الذي يشجع القطاع الثقافي	- الأزمة الصحية لكوفيد19-
القطاع 5	- عدد كبير من المعاصر الحديثة - ثروة استثنائيّة على مستوى عدد الأشجار وإنتاج زيت الزيتون - وجود وحدات تعبئة زيت الزيتون - وجود وحدات بحثية ومهنية في جرجيس (الديوان الوطني للزيت، معهد الزيتونة، إلخ)	- عدم وجود استراتيجية طويلة المدى لقطاع زيت الزيتون - تحويل محلي لجزء صغير من الإنتاج الإقليمي - ضعف إتقان تقنيات تحويل منتجات الزيتون الثانوية	- تزايد الطلب على زيت الزيتون المعبأ في الأسواق الناشئة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا واليابان - الأسواق التي لم يتم استكشافها بعد للمنتجات المستخرجة من أوراق الزيتون والمرجين وغيرها	- القيود المفروضة على تصدير زيت الزيتون بسبب جائحة كوفيد - الاستغلال المفرط لحطب أو أوراق الزيتون على حساب البيئة.
القطاع 6	- بنية تحتية متطورة للغاية (مناطق الحفظ الخاصة) 400 - متخرّج في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحده - إمكانية الوصول بسهولة إلى تصدير الخدمات من خلال قطب الأنشطة الاقتصاديّة	- انخفاض نسبة الالتحاق بالجامعة في جرجيس - نزوح الشباب وضعف روح المبادرة لديهم	- وجود موارد مالية للاستثمارات في مجال الشركات الناشئة - إنشاء مؤسسات تكوينيّة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- الشركات متعددة الجنسيات وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستفيد من البنية التحتية في الخارج على حساب الشركات الناشئة المحلية

contact@economie-tunisie.org
www.economie-tunisie.org
21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia
www.facebook.com/ObsTunEco
(+216) 36 329 939